الدور المصرى فى إفريقيا بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣

د. سامى السيد أحمد

مدرس العلوم السياسية، جامعة القاهرة

تعد مصر، بحكم موقعها الجغرافى وتاريخها النضالى، جزءا لا يتجزأ من القارة الإفريقية، ولذلك فقد فشلت كل المحاولات الاستعمارية لفصلها، وشمال إفريقيا ككل، عن القارة الإفريقية. ولعبت مصر دورا مهما ومحوريا فى تحرير القارة السمراء من نير الاستعمار، وأسهمت فى دفع مسيرة التكامل الإقليمى الإفريقى منذ انطلاق شرارتها الأولى، وحاولت من خلال هويتها العربية أن تكون حلقة وصل محورية بين العالم العربى وإفريقيا، وقد تجسد ذلك فى استضافة القاهرة لمؤتمر القمة العربى- الإفريقى الأول عام ١٩٧٧.

ولأسباب مختلفة، شهد الدور المصرى فى إفريقيا، خلال عهد الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك، تراجعا ملحوظا، وترتب على ذلك تداعيات سلبية على المصالح المصرية المتنوعة فى إفريقيا. وبعد ثورة ٣٠ يونيو، باتت الدولة المصرية وقيادتها السياسية تتطلع لاستعادة دورها الفاعل فى إفريقيا، والتخلص من حالة الوهن التى أصابت العلاقات المصرية – الإفريقية.

وتتمثل إشكالية هذه الدراسة فى محاولة توضيح طبيعة الدور المصرى فى القارة الإفريقية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والركائز المحورية التى تمثل قوة الدفع والباعث الرئيسى وراء ذلك الدور، وأهم ملامح التغيير التى شهدها، وآفاقه المستقبلية.

فى هذا الإطار، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الثلاثة الرئيسية التالية:

– ما هى الأهداف والمصالح المصرية فى إفريقيا، بما فى ذلك المصالح الثابتة التى تحمل طابع الاستمرارية، والمرحلية (المتغيرة) المرتبطة بالمستجدات على الساحتين الإفريقية والدولية؟

– ما هى الجهود والتحركات التى تم اتخاذها منذ ثورة ٣٠ يونيو لحماية وتعزيز المصالح المصرية فى إفريقيا واستعادة الدور المصرى الفاعل فى القارة؟

– ما هى آفاق الدور المصرى فى إفريقيا، وسبل التغلب على المعوقات المختلفة التى يواجهها أو على الأقل الحد من آثارها السلبية؟

وتسترشد الورقة بالنموذج الذى اشتقه هولستى K.J. Holsti من نظرية الدور، وطبقه فى مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، والذى يؤكد أن أداء الدور Role Performance مرتبط بمكانة الدولة Nation's Status فى النسق الدولى ومقوماتها المختلفة، وتوصيفات الفاعلين الدوليين الآخرين لدورها Role Prescriptions، وإدراك وتصور صانعى القرار لطبيعة الدور القومى لدولتهم Role Conceptions(١). ويساعد هذا النموذج على فهم العوامل المختلفة التى تؤثر فى الدور المصرى فى إفريقيا، سواء كانت داخلية أو خارجية. كما تسترشد الورقة باقتراب المصلحة الوطنية National Interest Approach، على أساس أن المصالح الوطنية(٢) هى الإطار التحليلى الأكثر قدرة على تفسير التحركات المصرية فى إفريقيا بعد ثورة ٣٠ يونيو.

وتنقسم الورقة إلى ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول المصالح المصرية المختلفة فى إفريقيا، ويرصد الثانى أهم التحركات المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لاستعادة الدور المصرى الفاعل فى إفريقيا، ويتناول الثالث والأخير آفاق الدور المصرى فى إفريقيا.

المحور الأول- الأهداف والمصالح المصرية فى إفريقيا:

هناك ارتباط كبير وتداخل بين الأهداف والمصالح المصرية فى القارة الإفريقية. فالأهداف التى تسعى مصر إلى تحقيقها مرتبطة فى مجملها بتعزيز وحماية مصالحها فى القارة وربما خارجها. ويقصد بالأهداف والمصالح كل ما تتطلع إليه الدولة المصرية فى إفريقيا وتراه مرتبطا بالأمن القومى المصرى. ويعرض هذا المحور لأهم الأهداف والمصالح المصرية فى إفريقيا، مع الأخذ فى الحسبان أن ترتيبها التالى لا يعنى بالضرورة اكتسابها أفضلية حتمية، وقد يعاد ترتيبها بشكل مختلف، أو حتى استبعاد بعضها بحسب تغير المعطيات الداخلية والخارجية.

١- الحفاظ على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة فى مياه نهر النيل:

نهر النيل هو مصدر ما يقرب من ٩٦٪ من المياه العذبة المتجددة فى مصر(٣). ومن ثم، فإن حصة مصر من مياه النيل، والبالغة فى المتوسط ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا، تعد بمنزلة مصدر الحياه الرئيسى للشعب المصرى، لأن مياه الأمطار وتحلية مياه البحر والمياه الجوفية لا تشكل مجتمعة سوى نسبة محدودة

من الاستخدامات المائية فى مصر(٤)، وبالتالى صارت مياه النيل والحفاظ عليها مسألة مصيرية بالنسبة للدولة المصرية(٥).

وتسعى مصر ليس فقط للحفاظ على حصتها التاريخية من مياه النيل وإدارتها بشكل جيد، وإنما تطمح أيضا إلى زيادتها قدر الإمكان لتقليل الفجوة بين الاحتياجات المائية المتنامية وكمية المياه المتاحة فعليا(٦). فرغم ثبات حصتها من مياه النيل منذ عام ١٩٥٩، فإنها شهدت زيادة سكانية هائلة أظهرها التعداد السكانى الذى أجرى فى عام ٢٠١٧، وأوضح أن عدد السكان فى مصر بلغ نحو ٩٤,٧٩ مليون نسمة(٧)، وهذا يعنى تراجع نصيب الفرد من المياه. وتقع مصر منذ تسعينيات القرن الماضى ضمن فئة الدول التى تعانى ندرة المياه Water Scarcity، وهى التى يقل فيها نصيب الفرد عن ألف متر مكعب سنويا(٨).

٢- محاربة الإرهاب ومواجهة التهديدات الأمنية المختلفة فى القارة:

صار الإرهاب بكل أشكاله أحد أكبر التحديات التى تواجه إفريقيا والعالم، ولم يعد بإمكان دولة واحدة بمعزل عن باقى الدول محاربة هذه الظاهرة البغيضة التى تخطت فى مداها وآثارها الحدود الجغرافية والإقليمية، وباتت تتطلب تكاتفا إقليميا ودوليا للقضاء عليها. وبالتأكيد، فإن مصر لديها مصلحة فى محاربة الإرهاب الذى انتشر فى مناطق مختلفة من القارة الإفريقية، لأنه فى أحد أبعاده يمثل تهديدا للأمن القومى المصرى وللمصالح المصرية فى القارة، بما فيها تأمين الملاحة فى البحر الأحمر، ولأنه يسئ للإسلام والمسلمين، ويتعارض مع الفكر الإسلامى الوسطى المعتدل الذى تمثله مصر، وتسعى إلى نشره فى إفريقيا، فضلا عن أثره السلبى على العلاقات العربية-الإفريقية.

٣- زيادة حجم التجارة البينية بين مصر والدول الإفريقية:

تعد القارة الإفريقية سوقا تجارية واعدة، حيث يبلغ إجمالى عدد سكانها -وفقا لتقديرات الأمم المتحدة فى منتصف عام ٢٠١٧ - نحو ١٢٥٦ مليون نسمة، أو ما يعادل نحو ١٧٪ من إجمالى سكان العالم. ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها فى منتصف عام ٢٠٣٠ إلى ١٧٠٤ مليون نسمة، وفى عام ٢٠٥٠ إلى ٢٥٢٨ مليون نسمة. وهى قارة فتية، حيث إن نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة تصل إلى ٤١٪ من إجمالى السكان، وهى أعلى نسبة على مستوى العالم(٩)، وهى أيضا قارة غنية بالكثير من الثروات الطبيعية والمواد الخام(١٠). ومصر فى حاجة لتوطيد علاقاتها الاقتصادية والتحول إلى شريك تجارى مهم للقارة الإفريقية، فهذا يعود بالنفع على الاقتصاد المصرى والإفريقى على حد سواء، ويسهم فى تقليل العجز التجارى للجانبين مع الأطراف الدولية الخارجية، ويجعل أبناء القارة هم الأكثر استفادة من خيراتها وفرصها الواعدة، ويزيد مستوى الاعتماد المتبادل بين دول القارة.

٤- حشد التأييد الإفريقى لمصر على المستوى القارى وفى المنظمات والمحافل الدولية:

مع تراجع الدور المصرى فى إفريقيا، خلال عهد مبارك، انحسر التأييد الإفريقى لمصر بشكل واضح، سواء على مستوى القارة الإفريقية وتنظيماتها المختلفة، أو داخل المنظمات الدولية. وتعد إفريقيا التى تحتوى على ٥٤ دولة، بما فيها مصر، كتلة تصويتية بالغة الأهمية داخل المنظمات الدولية المختلفة. فهى - على سبيل المثال - تشكل ما يقرب من ٢٨٪ من إجمالى الدول الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن مصلحة مصر أن يكون الموقف الإفريقى مساندا لها، لأن هذا يكسبها قوة، ويعزز موقفها، ويخدم قضاياها المختلفة.

٥- تمثيل إفريقيا فى مجلس الأمن الدولى:

أضحت مسألة إصلاح الأمم المتحدة، وتوسيع مجلس الأمن ضرورة ملحة للتكيف مع الواقع الدولى الجديد. وقد طالبت إفريقيا بالحصول على تمثيل عادل ومنصف داخل كل أجهزة صنع القرار فى الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن. وفى هذا الإطار، تبنت القارة الإفريقية موقفا موحدا تم التوصل إليه فى عام ٢٠٠٥، وأطلقت عليه "توافق إيزولوينى Ezulwini Consensus"، وأكد أن التمثيل الكامل للقارة فى مجلس الأمن يعنى حصولها على(١١):

- ما لا يقل عن مقعدين دائمين يتمتعان بجميع امتيازات العضوية الدائمة، بما فى ذلك حق النقض Veto.

- خمسة مقاعد غير دائمة العضوية.

وأن يكون الاتحاد الإفريقى هو الجهة المسئولة عن اختيار الدول التى تمثل القارة الإفريقية فى مجلس الأمن، وعن تحديد معايير الاختيار، مع الأخذ فى الحسبان طبيعة التمثيل، وقدرات الدول التى يتم اختيارها. وتعد مصر إحدى الدول الإفريقية المرشحة لتمثيل القارة فى مجلس الأمن كعضو دائم، ومن مصلحتها الفوز بأحد المقعدين الدائمين المقترحين، لأن هذا يجعلها تحظى بمكانة متميزة، ليس فقط على المستوى الإفريقى، وإنما أيضا على المستوى الدولى.

٦- التعامل مع ملف التنافس الدولى للحد من آثاره السلبية:

تشهد القارة الإفريقية تنافسا دوليا للسيطرة عليها وعلى ثرواتها المختلفة من جانب العديد من القوى الدولية والإقليمية. وقد اتبعت الأطراف المتنافسة استراتيجيات مختلفة حيال القارة، وأثر بعضها سلبا فى الدول والشعوب الإفريقية(١٢).

ولأن مصر جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية، ولها مصالح متنوعة داخلها، فمن مصلحتها أن تسعى جاهدة للتعامل مع ملف التنافس الدولى فى إفريقيا للحد من آثاره السلبية على مصالحها، وعلى القارة ككل.

٧- مساعدة الدول الإفريقية فى تسوية وحل الصراعات:

أصبحت الصراعات المسلحة، بنمطيها الداخلى والدولى، واحدا من التحديات الكبرى التى تواجه القارة الإفريقية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فمنذ عام ١٩٩٠، لقى نحو ٣,٥ مليون نسمة فى إفريقيا جنوب الصحراء حتفهم بسبب الصراعات المسلحة، وأغلبهم من المدنيين. وتساعد الصراعات على انتشار الفقر والأمراض على نطاق واسع. ففى الكونغو الديمقراطية، مات نحو أربعة ملايين نسمة، أغلبهم بسبب المرض، وسوء التغذية، وليس بسبب الرصاص، ويترتب عليها حركات نزوح ولجوء ذى تأثير إقليمى كبير. ففى دارفور أسفر الصراع عن نزوح نحو ٢,٣ مليون نسمة، بالإضافة إلى فرار نحو ٢٠٠ ألف لاجئ إلى تشاد. فضلا عن الخسائر المادية التى تتكبدها إفريقيا جراء الصراعات، والتى بلغت على مدى ١٥ عاما ما يقرب من ٣٠٠ مليار دولار. وذهب البعض إلى أن الحروب الأهلية وحركات التمرد تقلصان الاقتصاد الإفريقى بنحو ١٥٪ فى المتوسط، وأن القارة تخسر ١٨ مليار دولار سنويا فى المتوسط بسبب الصراعات(١٣).

ومن مصلحة مصر أن تلعب دورا إيجابيا، وتسهم بفاعلية فى تسوية وحل الصراعات الإفريقية، لاسيما فى المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للأمن القومى المصرى، لأن هذا من شأنه تقليل المخاطر الناجمة عن تلك الصراعات، وإحياء وتفعيل شعار "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية"، والحد من التدخلات الخارجية فى القارة.

٨- توطيد العلاقات الثقافية وتدعيم القوة الناعمة المصرية فى إفريقيا:

لم تعد قوة الدولة تقاس بما لديها من مقومات مادية فقط، وإنما أيضا بما لديها من تراث ثقافى وحضارى، وقدرة على التأثير المعنوى فى سلوك الآخرين وتفضيلاتهم، أو ما يسمى "القوة الناعمة Soft Power"(١٤). وتعد الروابط الثقافية بين مصر وإفريقيا عريقة وبالغة القدم، ويعكس ذلك التقارب الثقافى بين مصر الفرعونية وبعض الشعوب والجماعات الإفريقية(١٥). وكانت مصر معبرا دخلت من خلاله المسيحية والإسلام للقارة الإفريقية. وقد تعاظم الدور الثقافى المصرى فى القارة الإفريقية خلال الحقبة الناصرية، ولكنه سرعان ما انحسر وانكمش فيما بعد. وتحتاج مصر فى الوقت الراهن إلى إعادة إحياء وتنشيط علاقاتها الثقافية مع إفريقيا، ومراجعة حزمة الأدوات والبرامج المستخدمة فى هذا الإطار.

المحور الثانى- التحركات المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو:

يركز هذا المحور على رصد أهم الجهود والتحركات المصرية الرامية إلى إعادة إحياء وتفعيل الدور المصرى فى إفريقيا بعد ثورة ٣٠ يونيو، وذلك فى إطار مصفوفة المصالح المصرية سالفة الذكر وما شهدته من مستجدات.

١- على صعيد الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل وتوطيد العلاقات مع دول الحوض:

رغم أهمية منطقة حوض النيل بالنسبة لمصر، فإنها لم تحظ بالقدر الكافى من الاهتمام خلال عهد الرئيس الأسبق مبارك. فعلى مدى ثلاثة عقود، لم يقم مبارك إلا بعشر زيارات لدول منابع النيل، كان من بينها أربع زيارات لإثيوبيا، وزيارتان لأوغندا (١٩٩٢، و٢٠٠٨)، وزيارة واحدة لكل من إريتريا، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، وتنزانيا، بالإضافة إلى قيامه بسبع زيارات للسودان. وكان جل تلك الزيارات خلال الفترة الممتدة من الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، لأنه بعد تعرضه لمحاولة الاغتيال الفاشلة فى إثيوبيا عام ١٩٩٥، لم يقم على مدى ١٥ عاما إلا بزيارة دولتين فقط من دول الحوض، هما السودان (أربع مرات)، وأوغندا(١٦).

وتجسيدا لتدنى العلاقات بين مصر ودول الحوض، شهدت مدينة عنتيبى الأوغندية فى ١٤ مايو ٢٠١٠ قيام أوغندا، وإثيوبيا، ورواندا، وتنزانيا بالتوقيع بشكل منفرد على اتفاقية الإطار التعاونى Cooperative Framework Agreement (CFA)التى تضع الإطار القانونى والمؤسسى لمبادرة حوض النيل، وذلك رغم معارضة مصر والسودان. وسرعان ما انضمت كينيا وبوروندى لصفوف الدول الموقعة على الاتفاقية، والتى تقرر أن تظل مفتوحة لمدة عام لكى توقعها باقى دول الحوض(١٧).

كما شرعت إثيوبيا، مستغلة الأوضاع الداخلية التى شهدتها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير، فى إقامة سد النهضة على النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية، وهذا السد هو أحد المشروعات التى اقترحتها الدراسة التى أعدها المكتب الأمريكى للاستصلاح خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٤ عن النيل الأزرق. إلا أن الحكومة الإثيوبية قامت بتغيير المواصفات الفنية للسد الواردة فى هذه الدراسة(١٨)، وجعلت سعة بحيرة التخزين ٧٤ مليار متر مكعب، وارتفاع السد ١٤٥ مترا، والكهرباء المتوقع توليدها ستة الآف ميجاوات، وتصل تكلفته الإجمالية إلى ٤,٧ مليار دولار. وقد أسندت مهمة إنشائه إلى شركة سالينى Salini Impregilo الإيطالية(١٩). وهذه المبالغة غير المبررة فى المواصفات تعكس أن الهدف من السد ليس فقط تحقيق أهداف تنموية، كما تزعم إثيوبيا، وإنما التحكم فى ورقة المياه فى حوض النيل، وتحقيق أهداف سياسية أخرى.

وفى محاولة من جانب السلطة الانتقالية فى مصر للتعامل مع تلك المستجدات، قام رئيس الوزراء آنذاك عصام شرف بزيارة رسمية إلى أديس أبابا فى مايو ٢٠١١، وتم الاتفاق مع نظيره الإثيوبى الراحل مليس زيناوى على تشكيل لجنة خبراء دولية (IPoE)من مصر، والسودان، وإثيوبيا بواقع عضوين من كل دولة، إلى جانب أربعة خبراء دوليين، لدراسة وتقييم الآثار المحتملة لمشروع السد على مصر والسودان. وتعمدت إثيوبيا إهدار الوقت، سواء فى تشكيل اللجنة الذى استغرق عاما كاملا، أو فى الاجتماعات التى عقدتها اللجنة، والتى استغرقت هى الأخرى عاما آخر. وبعد ستة اجتماعات أبرمتها اللجنة، قدمت تقريرها النهائى لحكومات الدول الثلاث فى ٣١ مايو ٢٠١٣. وأكد

التقرير الذى صدر بإجماع الآراء عدم كفاية الدراسات حول السد وآثاره المحتملة على مصر والسودان، وشدد على ضرورة إجراء دراستين إضافيتين لتقييم الآثار البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية للسد، وتأثيره فى التدفقات المائية لمصر والسودان والطاقة الكهرومائية المولدة فيهما(٢٠).

ومثلما استفادت إثيوبيا من سوء إدارة نظام الإخوان لملف سد النهضة، استفادت كذلك من الفترة الانتقالية التى أعقبت ثورة ٣٠ يونيو، حيث ظلت تتلكأ فى عقد الاجتماعات مع الجانبين المصرى والسودانى، فلم يعقد اجتماع وزراء الموارد المائية والرى من الدول الثلاث إلا فى نوفمبر ٢٠١٣، أى بعد مرور خمسة أشهر على صدور تقرير لجنة الخبراء الدولية، ثم عُقد بعد ذلك اجتماعان آخران فى ديسمبر ٢٠١٣ ويناير ٢٠١٤. ولكن تلك الجولات الثلاث من المفاوضات كانت غير مجدية، وأكدت إثيوبيا خلالها رفضها القاطع لوجود أى خبراء دوليين فى عمل اللجنة الثلاثية المقترحة للإشراف على تنفيذ الدراسات الموصى بها، كما رفضت مناقشة مقترح مصرى حول إجراءات بناء الثقة(٢١). ولكنها فى المقابل، واصلت العمل فى بناء السد دون توقف.

وبعد تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى، شرع فى اتخاذ خطوات جادة وسريعة لكسر حالة الجمود. وفى هذا الإطار، عقد اجتماعا مشتركا مع رئيس الوزراء الإثيوبى هايلى مريام ديسالين، على هامش قمة الاتحاد الإفريقى التى عقدت فى مالابو بغينيا الاستوائية فى يونيو ٢٠١٤. وعقب الاجتماع، تم الإعلان عن بيان مشترك بين الجانبين، تضمن عدة مبادئ، من بينها احترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة، والاستئناف الفورى لعمل اللجنة الثلاثية بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل مشروع السد، والتزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أى ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من المياه، والتزام الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، والذى يأخذ احتياجاتها التنموية وتطلعات شعب إثيوبيا فى الحسبان(٢٢).

وتوصلت الدول الثلاث فى الخرطوم فى أغسطس ٢٠١٤ إلى خريطة طريق لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية. وفى إطارها، وبناء على رغبة الجانب الإثيوبى، تم الاتفاق على تشكيل لجنة خبراء وطنية من الدول الثلاث تحت مسمى "اللجنة الوطنية للدول الثلاث" بواقع أربعة خبراء من كل دولة، وأوكل إليها مهمة تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، والإشراف على الدراسات الفنية التى تم حصرها فى دراستين (دراسة هيدرولوجية، ودراسة عن الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للسد)، فضلا عن اختيار مكتب استشارى دولى لإجراء الدراسات حول آثار السد(٢٣).

وفى ختام اجتماع وزارى مشترك لوزراء الخارجية والموارد المائية للدول الثلاث، عقد فى الخرطوم فى الفترة من ٣ إلى ٥ مارس ٢٠١٥، تم توقيع وثيقة إعلان المبادئ، وتم رفعها لقادة الدول الثلاث لاعتمادها. وفى الثالث والعشرين من الشهر نفسه، وقع زعماء الدول الثلاث فى الخرطوم "اتفاق إعلان المبادئ حول سد النهضة الإثيوبى"(٢٤). وحقق الاتفاق الكثير من المكاسب للطرف الإثيوبى، وفى مقدمتها إقرار مصر بحق إثيوبيا فى بناء السد وتحقيق التنمية، ولكنه فى المقابل لم يقر صراحة بحصة مصر التاريخية والمكتسبة من مياه النيل، ولم يقر باحترام الاتفاقات التاريخية المتعلقة بالنهر، ولم يحدد بشكل قاطع المقصود "بالضرر ذى شأن"، ولم ينص على اللجوء لمحكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولى، فى حال الخلاف حول تفسير أو تطبيق الاتفاق، ولم يلزم إثيوبيا بوقف عملية البناء فى السد حتى انتهاء الدراسات.

وعقب توقيع اتفاق إعلان المبادئ، قام الرئيس السيسى بزيارة إثيوبيا، وألقى كلمة مهمة فى البرلمان الإثيوبى بمجلسيه فى ٢٥ مارس ٢٠١٥، أكد فيها احترام حق إثيوبيا فى التنمية وفى استغلال مواردها لرفع مستوى معيشة أبنائها، وحق المصريين ليس فقط فى التنمية، ولكن فى الحياة ذاتها .. وفى العيش بأمان على ضفاف نهر النيل(٢٥).

وبعد اتفاق إعلان المبادئ، ظلت المفاوضات الثلاثية، خاصة على المستوى الفنى، تسير بخطى بطيئة تارة، ومتعثرة تارة أخرى. ورغم اتفاق الدول الثلاث على اختيار مكتبين استشاريين، أحدهما فرنسى (بى. آر. إل)، والآخر هولندى (دلتارس) لعمل الدراسات المطلوبة حول السد، وتقرر أن يتولى المكتب الفرنسى إنجاز ٧٠٪ من عملية التقييم، ويتولى المكتب الهولندى الجزء المتبقى (٣٠٪)، فإن اجتماعات اللجنة الثلاثية، التى كان من المقرر أن يتم خلالها توقيع عقود المكتبين الاستشاريين، تم تأجيلها أكثر من مرة بسبب الجانب الإثيوبى(٢٦). وفى هذه الأجواء، أعلن المكتب الهولندى فى سبتمبر ٢٠١٥ انسحابه من دراسات سد النهضة. وخلال اجتماع سداسى لوزراء الخارجية والمياه فى الدول الثلاث فى الخرطوم فى يومى ٢٧ و٢٨ ديسمبر، تم توقيع وثيقة الخرطوم، واختيار مكتب فرنسى جديد بدلا من المكتب الهولندى المنسحب. وقدم المكتبان الفرنسيان (بى. آر. إل، ومساعده أرتيليا) عروضا فنية ومالية للدول الثلاث، ولكن تم إهدار الكثير من الوقت مجددا فى دراسة تلك العروض، وفى إعداد العقود القانونية، وبالتالى لم يتم توقيع عقود المكتبين الاستشاريين إلا فى سبتمبر ٢٠١٦ فى الخرطوم، وكان من المقرر الانتهاء من الدراسات فى غضون أحد عشر شهرا.

وفى مقابل ذلك الوضع غير الباعث على التفاؤل فى المنابع الإثيوبية، عملت الحكومة المصرية على تدعيم علاقاتها مع دول المنابع الاستوائية. وفى هذا الإطار، قام وزير الموارد المائية والرى المصرى على رأس وفد من خبراء وزارة الرى بزيارة أوغندا فى الفترة من ١٤ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠١٥، حيث أجرى مباحثات مع وزير الزراعة الأوغندى، وافتتح عددا من الآبار الجوفية فى الولايات الأوغندية التى تعانى الجفاف كمنحة مصرية، كما تم الاتفاق على عدد من مشروعات التعاون المائى المشترك، بالإضافة إلى مواصلة المرحلة الرابعة من المشروع المصرى-الأوغندى لمقاومة الحشائش فى البحيرات العظمى. وفى هذا الإطار، أعلن الوزير عن حزمة جديدة من المساعدات بقيمة تقديرية تبلغ مليونى دولار، وبذلك يصل إجمالى المنح التى قدمتها مصر لأوغندا على

مدى ١٦ عاما لتطوير المشروعات المائية المختلفة إلى أكثر من ٢٢,٤ مليون دولار(٢٧).

وباتت مصر من أهم الدول المانحة للكونغو الديمقراطية فى مجال البيئة وإدارة الموارد المائية من خلال مشروع "الإدارة المتكاملة للموارد المائية" بقيمة ١٠,٥ مليون دولار. ويشتمل المشروع على ستة مكونات، أهمها إنشاء أول مركز للتنبؤ بالتغيرات المناخية، وحفر ٣٠ بئر مياه جوفية فى مختلف الأقاليم الكونغولية، وتبادل الخبرات فى مجال الزراعة والرى(٢٨). وخلال زيارة رئيس وزراء الكونغو الديمقراطية لمصر فى فبراير ٢٠١٦، تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون بين البلدين فى عدة مجالات. كما بحث الزعيمان المصرى والكونغولى جوزيف كابيلا خلال زيارة الأخير للقاهرة فى ٢٢ أبريل ٢٠١٧ سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين فى مختلف المجالات، لاسيما فى مجالات الصحة، والأمن، والزراعة، والرى، والطاقة، وأكد السيسى دعم مصر الكامل لجهود تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة فى الكونغو الديمقراطية(٢٩).

كما حظيت المنطقة باهتمام واضح فى زيارات السيسى الخارجية، حيث زار رواندا فى يوليو ٢٠١٦ للمشاركة فى القمة السابعة والعشرين للاتحاد الإفريقى، وزار أوغندا فى ١٨ ديسمبر من العام ذاته، وزار كينيا فى ١٨ فبراير ٢٠١٧، وأجرى مباحثات مهمة مع نظيره الكينى أوهورو كينياتا، وأكد الطرفان أهمية مواصلة العمل على تحقيق أكبر استفادة ممكنة من نهر النيل لجميع دول الحوض، وذلك من خلال المشروعات المشتركة التى تحقق المنفعة المتبادلة، ودون إلحاق ضرر بحقوق واستخدامات جميع دول الحوض. وتم الاتفاق على تطوير وتوثيق التعاون الأمنى بين البلدين لمواجهة خطر الإرهاب. وأكد السيسى استمرار مصر فى تقديم المساعدات الفنية الرامية إلى بناء قدرات الدولة الكينية(٣٠). وحرص السيسى، خلال جولته الإفريقية فى الفترة من ١٤ إلى ١٧ أغسطس ٢٠١٧، على زيارة دولتين من دول المنابع الاستوائية (إلى جانب الجابون وتشاد) هما تنزانيا ورواندا، وأكد فى البلدين أهمية تعزيز التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة(٣١).

وحرصت مصر على المشاركة فى قمة دول حوض النيل التى عقدت فى مدينة عنتيبى فى ٢٢ يونيو ٢٠١٧. وأكد السيسى فى كلمته أمام القمة أن مصر مدركة تماما للاحتياجات التنموية لجميع شعوب دول حوض النيل، وأنها كما كانت من قبل فى طليعة دعم الكفاح الإفريقى المشترك فى معركة التحرر من الاستعمار، فإنها تستمر اليوم فى الوقوف بكل ما لديها من قدرات فى معركة التنمية والتحديث، ودعم السلام والاستقرار فى منطقة حوض النيل والقارة الإفريقية. وأكد أن نهر النيل هو المصدر الأساسى للمياه فى مصر، فهى تعتمد عليه بنسبة ٩٧٪، وأن نصيب الفرد من المياه لا يتعدى ٦٤٠ مترا مكعبا سنويا، وأنها تعانى عجزا مائيا قدره ٢١,٥ مليار متر مكعب سنويا. ومن هنا، تأتى دوافع التعامل الحذر مع أى تأثير سلبى محتمل فى أمن مصر المائى. وأكد استعداد مصر لاستئناف مشاركتها الفعالة فى مبادرة حوض النيل، إذا ما استعادت جميع دول الحوض التزامها بالعمل بمبدأ التوافق فى اتخاذ القرارات، وفور إنشاء آلية للإخطار المسبق، وفقا للمعايير الدولية. كما أكد أهمية انعقاد القمة بشكل دورى واستعداد مصر لاستضافتها فى دورتها القادمة(٣٢). ورغم أن القمة لم تسفر عن التوصل إلى توافق بشأن النقاط التى طرحتها مصر، فإنها تعد خطوة إيجابية على صعيد استئناف الحوار والبحث عن توافق بين دول الحوض.

وعلى الجانب الآخر، شهدت مفاوضات سد النهضة مزيدا من التعثر، بعد أن قدم المكتب الاستشارى الفرنسى تقريره الاستهلالى فى مايو ٢٠١٧. فقد أعلنت مصر فى ١٥ أكتوبر موافقتها المبدئية على التقرير، ولكن الطرفين الإثيوبى والسودانى اعترضا عليه. وسعت مصر جاهدة، خلال اجتماع اللجنة الثلاثية على مستوى وزراء الرى الذى عقد فى القاهرة فى يومى ١١ و١٢ نوفمبر، لإقناع السودان وإثيوبيا بضرورة القبول بالتقرير الاستهلالى من أجل استكمال الدراسات(٣٣)، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالى. ومن ثم، أعلن وزير الرى المصرى تعثر مفاوضات سد النهضة على المستوى الفنى (وهذه ليست المرة الأولى)، وقدم تقريرا فى هذا الشأن إلى مجلس الوزراء، وأعلن المجلس فى ١٥ نوفمبر ٢٠١٧ أنه تتم متابعة الإجراءات الواجب اتخاذها للتعامل مع هذا الوضع على الأصعدة كافة(٣٤). وصرح بعد ذلك الرئيس السيسى فى ١٨ نوفمبر، خلال افتتاحه بعض المشروعات فى محافظة كفر الشيخ، بأن أحدا لا يستطيع المساس بالمياه، وأنها مسألة حياة أو موت بالنسبة للشعب المصرى.

وفى محاولة جديدة من جانب مصر لكسر الجمود الذى منيت به مفاوضات سد النهضة على المستوى الفنى، قام وزير الخارجية سامح شكرى بزيارة أديس أبابا فى ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧، وأجرى مباحثات مع نظيره الإثيوبى، واقترح خلال الزيارة مشاركة البنك الدولى كطرف ثالث فى أعمال اللجنة الفنية الثلاثية بعدّه وسيطا محايدا يمتلك خبرات فنية واسعة(٣٥). وكانت هناك توقعات بأن تسفر زيارة رئيس الوزراء الإثيوبى للقاهرة فى الفترة من ١٧ إلى ١٩ يناير ٢٠١٨، لحضور اجتماعات اللجنة العليا المشتركة التى عقدت للمرة الأولى على مستوى قيادة البلدين، عن إحراز تقدم على صعيد مفاوضات سد النهضة، إلا أن تلك التوقعات ذهبت أدراج الرياح، فلم يعلن ديسالين موافقة بلاده على التقرير الاستهلالى، أو حتى قبول مشاركة البنك الدولى كوسيط فى المفاوضات. وبعد عودته لإثيوبيا، نشرت وكالة الأنباء الإثيوبية ENA تصريحات منسوبة له تؤكد رفض مقترح وساطة البنك الدولى(٣٦).

وعلى هامش القمة الثلاثين للاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا، عقد الرئيس السيسى قمة مشتركة مع نظيره السودانى فى ٢٨ يناير ٢٠١٨، تم خلالها الاتفاق، بين أمور أخرى، على تشكيل لجنة تتكون من وزيرى الخارجية، ورئيسى جهازى المخابرات فى البلدين لوضع خريطة طريق تحدد كيفية معالجة جميع القضايا العالقة بين البلدين(٣٧). كما عقدت فى اليوم التالى قمة ثلاثية

مصرية – سودانية إثيوبية حول سد النهضة. وفور انتهاء القمة، أصدر السيسى تصريحات مقتضبة، طالب فيها شعوب الدول الثلاث بالاطمئنان، وأكد أنهم اتفقوا على عدم الضرر بأى طرف، وأنهم يتحدثون بصوت واحد، ونفى وجود أزمة فيما بينهم. وأكد المتحدث باسم الخارجية المصرية أنه صدرت تكليفات لوزراء الخارجية والرى فى الدول الثلاث بالاجتماع فى أسرع وقت ممكن، والتوصل لحلول، وأفكار، ومقترحات لتجاوز النقاط المعلقة خلال شهر من انعقاد القمة الثلاثية.

ويمكن القول إن الموقف المصرى فيما يتعلق بمفاوضات بسد النهضة ظل يتسم بالمرونة والإصرار على تجاوز الخلافات، والحيلولة دون تصعيدها، والرغبة فى إحراز تقدم ملموس، فى حين أن الموقف الإثيوبى ظل يتسم طوال الوقت بالمماطلة والرغبة فى استنزاف أكبر وقت ممكن، والسعى لفرض أمر واقع من خلال الإسراع فى عملية بناء السد. بينما شهد الموقف السودانى تحولا نوعيا من كونه متطابقا مع الموقف المصرى إلى كونه محايدا بين الجانبين، ثم أخيرا متضامنا مع الجانب الإثيوبى، وهذا التحول يناقض الالتزامات السودانية بمقتضى اتفاقية ١٩٥٩.

٢- على صعيد مكافحة الإرهاب فى إفريقيا:

صارت إفريقيا من أكثر المناطق تأثرا بالإرهاب على مستوى العالم، فعلى مدى ١٥ عاما خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٦، شهدت إفريقيا جنوب الصحراء مقتل أكثر من ٣٥ ألف نسمة جراء الهجمات الإرهابية، وما يقرب من ٦٥٪ من هؤلاء الضحايا و٧٠٪ من إجمالى العمليات الإرهابية كان متركزا فى دولتين فقط هما نيجيريا والصومال، وكان ذلك راجعا بالأساس إلى جماعتى "الشباب المجاهدين" و"بوكو حرام". وخلال عام ٢٠١٦ فقط، شهدت إفريقيا جنوب الصحراء نحو ١٤٥٠ هجوما إرهابيا أسفر عن مقتل نحو ٤٧١٥ نسمة، بالإضافة إلى مقتل نحو ٧٩٥ نسمة فى دول شمال إفريقيا، وتحديدا فى ليبيا، ومصر، وتونس، والجزائر، والسودان(٣٨).

وفى مواجهة هذه الظاهرة البغيضة، طالبت مصر المجتمع الدولى بضرورة تكاتف الجهود لمحاربة الإرهاب بشتى صوره. وفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥، قال السيسى "كم من أبناء الدول التى تعانى من ويلات الإرهاب ينبغى أن تراق دماؤهم حتى يبصر المجتمع الدولى حقيقة ذلك الوباء الذى تقف مصر فى طليعة الدول الإسلامية وفى خط الدفاع الأول فى مواجهته، وأنه لا بديل عن التضامن بين البشر جميعا لدحره فى كل مكان؟". وطرح السيسى مبادرة بعنوان "الأمل والعمل من أجل غاية جديدة"، وهى تهدف إلى التغلب على قوى التطرف والإرهاب من خلال العمل الإيجابى الذى لا يكتفى فقط بالمقاومة، وإنما يشتمل بالتوازى على السعى لاجتذاب طاقات الشباب الخلاقة بعيدا عن المتطرفين وأفكارهم المغلوطة(٣٩).

وعلى صعيد المواجهة المسلحة، قامت القوات المسلحة المصرية –بالتنسيق مع القوات الليبية– فى السادس عشر من فبراير ٢٠١٥ بتوجيه ضربة جوية مركزة ضد معسكرات ومناطق تمركز تنظيم "داعش" داخل الأراضى الليبية، وذلك عقب قيام التنظيم باختطاف ٢١ مصريا مسيحيا من العاملين فى ليبيا وذبحهم على الشواطئ الليبية. ورغم محدودية هذه الضربة، فإنها كانت رسالة واضحة بأن مصر لن تتردد فى استخدام القوة العسكرية للدفاع عن مواطنيها ومصالحها فى مواجهة الجماعات الإرهابية داخل القارة الإفريقية وخارجها. وفى ٢٦ مايو ٢٠١٧، وجهت القوات المسلحة ضربة جوية جديدة ضد تجمعات العناصر الإرهابية داخل العمق الليبى. ووفقا للبيان الصادر عن القوات المسلحة، فإن هذه الضربة جاءت بعد التأكد من اشتراكهم فى التخطيط والتنفيذ للحادث الإرهابى الذى وقع فى محافظة المنيا(٤٠). وطالبت مصر برفع الحظر المفروض على توريد السلاح للجيش الوطنى الليبى بعدّه الجهة الرئيسية المعنية بمكافحة الإرهاب فى ليبيا، وبعدّه أيضا نواة لأى قوات مسلحة وطنية سيتم إنشاؤها مستقبلا فى البلاد(٤١).

وعلى صعيد التعاون الإقليمى لمجابهة الإرهاب، شاركت مصر فى أعمال الدورة الثانية من منتدى داكار للسلم والأمن فى إفريقيا، والتى عقدت على مدى يومى ٩ و١٠ نوفمبر ٢٠١٥ بمشاركة واسعة من المسئولين الأفارقة والشركاء الدوليين. وركزت هذه الدورة على سبل مكافحة الإرهاب والتطرف فى القارة الإفريقية. وأكد نائب وزير الخارجية للشئون الإفريقية أن مشاركة مصر فى هذا المنتدى تأتى فى إطار تدعيم آليات العمل الإفريقى المشترك لمجابهة التحديات المختلفة التى تواجه القارة، وأن المنتدى بمنزلة فرصة لإعادة تأكيد ثوابت الموقف المصرى فى التصدى للإرهاب بكل أشكاله، وحث المجتمع الدولى على اعتماد سياسات جدية وفاعلة لتجفيف منابع الإرهاب والتطرف فى إفريقيا(٤٢).

واستضافت مدينة شرم الشيخ فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ مارس ٢٠١٦ الاجتماع الخامس لوزراء دفاع تجمع دول الساحل والصحراء، وتم خلاله تأكيد ضرورة تعزيز التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب من خلال تنشيط آليات التعاون العسكرى والأمنى، وتعزيز قدرات القوات الدفاعية والأمنية للدول الأعضاء فى مجال مكافحة الإرهاب، وإنشاء مركز تجمع الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب، ويكون مقره فى مصر(٤٣). وعلى هامش الاجتماع، تم الإعلان عن منحة دراسية بالكليات والمعاهد العسكرية المصرية لنحو ألف فرد من دول التجمع. كما استضافت شرم الشيخ أيضا فى العاشر من أكتوبر ٢٠١٦ الجلسة الأولى المشتركة بين البرلمان العربى وبرلمان عموم إفريقيا، وتم خلالها بحث التحديات المختلفة التى تواجه الجانبين، ومن بينها الإرهاب. وفى هذا الصدد، أكد إعلان شرم الشيخ الصادر فى ختام الجلسة ضرورة إعادة النظر فى التشريعات والاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب بما يتلاءم مع التحديات المستجدة، وتمدد التنظيمات الإرهابية، والتعاون والتنسيق لتعزيز التشريعات الضرورية التى تكفل التصدى للتهديدات الأمنية الجديدة، ومكافحة الجريمة المنظمة وجميع الأنشطة التى تهدد أمن واستقرار الشعوب العربية والإفريقية(٤٤).

وتم انتخاب مصر لرئاسة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولى خلال عام ٢٠١٧(٤٥)، وهذه اللجنة تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الصادر فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، وذلك لمتابعة التزام الدول بمنع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية، والامتناع عن تقديم أى شكل من أشكال الدعم للكيانات والأشخاص الضالعين فى الأعمال الإرهابية، واتخاذ ما يلزم لمنع وقوع تلك الأعمال(٤٦). وبالطبع، فإن وجود مصر على رأس هذه اللجنة من شأنه إثراء الدور المصرى فى محاربة الإرهاب، كما أنه ينطوى ضمنيا على الاعتراف بأهمية هذا الدور.

وقدمت مصر رؤية حول سبل مكافحة الإرهاب، واستئصال جذوره خلال القمة العربية–الإسلامية–الأمريكية التى عقدت فى الرياض فى ٢١ مايو ٢٠١٧، وحظيت بمشاركة إفريقية رفيعة المستوى من جانب ٢٦ دولة إفريقية، حيث أكد الرئيس السيسى أمام القمة أن مواجهة الإرهاب واستئصال جذوره تتطلب مقاربة شاملة تتضمن، إلى جانب الإجراءات الأمنية والعسكرية، الأبعاد السياسية، والأيديولوجية، والتنموية، وأن تفعيل هذه المقاربة يستند إلى أربعة محاور هى أولا– مواجهة جميع التنظيمات الإرهابية دون تمييز وبشكل شامل ومتزامن على جميع الجبهات، وأن مصر حريصة على مد يد العون والشراكة لكل حلفائها فى هذه المعركة. ثانيا– مواجهة جميع أبعاد ظاهرة الإرهاب ذات الصلة بالتمويل والتسليح والدعم السياسى والأيديولوجى. ثالثا– القضاء على قدرة التنظيمات الإرهابية على تجنيد مقاتلين جدد، وذلك من خلال المواجهة بشكل شامل على المستويين الأيديولوجى والفكرى. رابعا– استعادة وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة الوطنية واستقلاليتها، وملء الفراغ الذى ينمو وينتشر فيه الإرهاب، وأن مصر تدعم جميع الجهود الرامية لتسوية أزمات المنطقة بما يحافظ على وحدة وسيادة الدول الوطنية(٤٧).

واقترح وزير الدفاع المصرى الفريق أول صدقى صبحى، خلال الاجتماع السادس لوزراء دفاع تجمع دول الساحل والصحراء، الذى عقد فى كوت ديفوار فى مايو ٢٠١٧، إجراء تدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب، تشارك فيها قوات من دول التجمع، وتستضيفها مصر، وتعقد بصفة دورية كل عامين، كما شدد على ضرورة حشد القدرات والإمكانيات لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وألا يقتصر الأمر على البعد العسكرى(٤٨).

وفى إطار تطويق التهديدات الأمنية القادمة من ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء، قام السيسى بزيارة تشاد فى ١٧ أغسطس ٢٠١٧ ضمن جولته الإفريقية، وأكد تقدير مصر للجهود التى يقوم بها الرئيس التشادى إدريس ديبى فى تجمع الساحل والصحراء، والتضحيات الكبيرة التى تقدمها تشاد فى حفظ السلم والأمن، والتصدى للإرهاب والتطرف فى المنطقة. وأكد أن قضية الإرهاب تحتاج إلى مواجهة شاملة، حتى يمكن تحقيق نتائج حاسمة(٤٩). وتشارك تشاد فى القوة الإقليمية لمكافحة "بوكو حرام"، وتتمتع بعضوية مجموعة الخمس لدول الساحل G5 التى قررت أخيرا إنشاء قوة عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب فى المنطقة، ووافق عليها مجلس السلم والأمن الإفريقى فى ١٣ أبريل ٢٠١٧، وتم استيفاء قدرتها التشغيلية الأولية فى ١٧ أكتوبر وسط ترحيب دولى وأممى(٥٠).

٣- تدعيم العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الإفريقية:

تؤكد المؤشرات المختلفة أن الملف الاقتصادى مع الجانب الإفريقى لم يكن يحظى بالقدر الكافى من الاهتمام خلال عهد مبارك، وانعكس ذلك سلبا على واقع العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، فقد ظل حجم التبادل التجارى بين مصر والدول الإفريقية –لاسيما غير العربية– محدودا للغاية (انظر الجدول رقم ١). وظلت مصر تحقق فائضا تجاريا مع القارة الإفريقية، على عكس واقع ميزانها التجارى مع العالم.

وبعد ثورة ٣٠ يونيو، حدثت تطورات تبعث على التفاؤل فيما يتعلق بإمكانية تحسين العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الإفريقية، من بينها إبرام اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بين التجمعات الإقليمية الثلاثة، الكوميسا COMESA، والسادك SADC، والإياك EAC فى مدينة شرم الشيخ فى العاشر من يونيو ٢٠١٥. فمن المتوقع مع التخفيضات والإعفاءات الجمركية التى سيتم تطبيقها أن يزداد حجم الصادرات المصرية للدول الأعضاء فى تلك التجمعات، وذلك على غرار ما حدث بعد انضمام مصر للكوميسا فى عام ١٩٩٨، حيث تنامت الصادرات المصرية لدول الكوميسا بشكل ملحوظ، ووصلت فى عام ٢٠١٦ إلى ١٧,٨ مليار جنيه، وحققت مصر فائضا تجاريا مستمرا معها، بلغت قيمته خلال ذلك العام ١١,٦ مليار جنيه(٥١).

ووقعت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية(٥٢) مذكرة تفاهم مع المكتب الإقليمى التابع لمنظمة الكوميسا فى ١٣ ديسمبر ٢٠١٥، وتعد هذه المذكرة إطارا عاما لتيسير التعاون بين الدول الأعضاء، بما فى ذلك دعم وتحفيز الاستثمارات الإقليمية والدولية، وزيادة معدلات التجارة البينية، بما ينعكس بشكل إيجابى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب دول الكوميسا(٥٣).

وفى إطار محاولة التغلب على صعوبات النقل والحد منها، تم افتتاح معبرى قسطل (أغسطس ٢٠١٤) وأرقين (سبتمبر ٢٠١٦) البريين مع السودان، وهذا من شأنه تيسير التواصل والتبادل التجارى، ليس فقط مع السودان، وإنما مع الكثير من الدول الإفريقية الأخرى، ويعد فى الوقت نفسه خطوة مهمة ونقطة انطلاق للطريق القارى "القاهرة – كيب تاون"، الذى يربط شمال القارة بجنوبها، ويربط القارة بأوروبا والعالم. وإلى جانب قربها الجغرافى، فإن السوق الإفريقية ليست بالغة التعقيد من ناحية المواصفات والمعايير، مقارنة بالأسواق الأوروبية والدولية، وهناك الكثير من الواردات التى يمكن لمصر أن تحصل عليها من إفريقيا بدلا من استيرادها من الأسواق الدولية.

واستضافت مدينة شرم الشيخ فى يومى ٢٠ و٢١ فبراير ٢٠١٦ منتدى الاستثمار والأعمال لإفريقيا والعالم Africa 2016: Business for Africa and the World، وذلك بهدف إلقاء الضوء على فرص الاستثمار الواعدة فى إفريقيا، ودفع مشاركة القطاع الخاص والاستثمار فى إفريقيا، والمساعدة فى تطوير العلاقات والشراكات الجديدة. وقد شارك فى المنتدى

التبادل التجارى بين مصر والقارة الإفريقية خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٦ (بالمليون جنيه)

السنوات		العالم	إفريقيا غير العربية	نسبتها من الإجمالى ٪	الدول الإفريقية العربية *	نسبتها من الإجمالى ٪	القارة الإفريقية ككل (إفريقيا غير العربية + الدول الإفريقية العربية)	نسبتها من الإجمالى ٪
٢٠١٠	الصادرات المصرية	١٥٤٨٥٠	٧٧٧٥	٥,٠٢	١٦٢٢١	١٠,٤٧	٢٣٩٩٦	١٥,٤٩
	الواردات المصرية	٣٠٠٣٦١	٤١٨٦	١,٣٩	٥٥١٤	١,٨٣	٩٧٠٠	٣,٢٢
	الميزان التجارى	- ١٤٥٥١١	٣٥٨٩		١٠٧٠٧		١٤٢٩٦	
٢٠١١	الصادرات المصرية	١٨٨٣٥٠	١٢٠٧٧	٦,٤١	١٣٦٢٢	٧,٢٣	٢٥٦٩٩	١٣,٦٤
	الواردات المصرية	٣٧١٤٤٥	٥٥٥٤	١,٤٩	٥٥٧١	١,٤٩	١١١٢٥	٢,٩٩
	الميزان التجارى	- ١٨٣٠٩٥	٦٥٢٣		٨٠٥١		١٤٥٧٤	
٢٠١٢	الصادرات المصرية	١٨٦٧٦٩	٩٧٣٩	٥,٢١	١٨٩٥٥	١٠,١٤	٢٨٦٩٤	١٥,٣٦
	الواردات المصرية	٤٤١٩٣٦	٥٩٠٧	١,٣٣	٩٥٥٠	٢,١٦	١٥٤٥٧	٣,٤٩
	الميزان التجارى	- ٢٥٥١٦٦	٣٨٣٢		٩٤٠٥		١٣٢٣٧	
٢٠١٣	الصادرات المصرية	١٩٩٨٧٩	٩٤٠٨	٤,٧	٢٠٣١٦	١٠,١٦	٢٩٧٢٤	١٤,٨٧
	الواردات المصرية	٤٥٥٩٩٥	٤٧٤٤	١,٠٤	٣٩٤٩	٠,٨٦	٨٦٩٣	١,٩٠
	الميزان التجارى	- ٢٥٦١٢١	٤٦٦٤		١٦٣٦٧		٢١٠٣١	
٢٠١٤	الصادرات المصرية	١٩٥٢٧٦	٨٥٩٧	٤,٤٠	١٩٧٥٨	١٠,١١	٢٨٣٥٥	١٤,٥٢
	الواردات المصرية	٥٢٣٤٣٣	٥٠٩٢	٠,٩٧	٤٠٤٧	٠,٧٧	٩١٣٩	١,٧٤
	الميزان التجارى	- ٣٢٨١٥٧	٣٥٠٥		١٥٧١١		١٩٢١٦	
٢٠١٥	الصادرات المصرية	١٦٨٠٧٧	٨٧٣٩	٥,١٩	١٦٧٢٣	٩,٩٤	٢٥٤٦٢	١٥,١٤
	الواردات المصرية	٥٦٨٩٤٧	٨٥٥٣	١,٠٣	٧٧٥٤	١,٣٦	١٣٦٣٧	٢,٣٩
	الميزان التجارى	- ٤٠٠٨٧٠	٢٨٥٦		٨٩٦٩		١١٨٢٥	
٢٠١٦	الصادرات المصرية	٢٢٤٣٣٨	١٢٤٧٦	٥,٥٦	٢٢٣٨٤	٩,٩٧	٣٤٨٦٠	١٥,٥٣
	الواردات المصرية	٦٧١١٦٣	١٠١٧٥	١,٥١	٩٣٠٨	١,٣٨	١٩٤٨٣	٢,٩٠
	الميزان التجارى	- ٤٤٦٨٢٥	٢٣٠١		١٣٠٧٦		١٥٣٧٧	

* وتشمل تسع دول (إلى جانب مصر) هى: ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، والسودان، والصومال، وجيبوتى، وجزر القمر، والأرقام الموجودة فى هذا العمود وجميع النسب بالجدول والأرقام الموضوع تحتها خط تم حسابها بمعرفة الباحث.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات التجارة الخارجية: الميزان التجارى مع الدول العربية، والتبادل التجارى مع التكتلات الجغرافية (تاريخ الدخول: ١٠ يونيو ٢٠١٧). https://goo.gl/m7Sy9S

رؤساء أربع دول إفريقية (السودان، ونيجيريا، والجابون، وغينيا الاستوائية) إلى جانب رئيس الوزراء الإثيوبى. وأكد السيسى فى كلمته أمام المنتدى أن تحقيق التنمية يتطلب تطوير آليات العمل الإفريقى المشترك، والأخذ بنموذج التكامل والإندماج الإقليمى، وأنه على صعيد تفعيل مبادئ التعاون والتكامل الإفريقى، سارعت الشركات المصرية للاستثمار فى الأسواق الإفريقية، وأن حجم الاستثمارات المصرية فى إفريقيا بلغ أكثر من ثمانية مليارات دولار أسهمت فى خلق عشرات الآلاف من فرص العمل(٥٤).

وحرصت مصر على إبرام اتفاقات تعاون اقتصادى مع مختلف الدول الإفريقية. وفى هذا الإطار، تم فى ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦، خلال زيارة إسماعيل عمر جيلة رئيس جيبوتى للقاهرة، توقيع اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى مع جيبوتى، بالإضافة إلى ست مذكرات تفاهم بين البلدين فى مجالات مختلفة(٥٥). وخلال جلسة رئاسية لمناقشة ملف إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، قبيل بدء أعمال القمة الثامنة والعشرين للاتحاد الإفريقى، أكد السيسى دعم مصر الكامل لجهود تحقيق التكامل الاقتصادى الإفريقى ولمسار مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، وأنها حرصت على استضافة قمة التجمعات الإقليمية الثلاثة لتكون بمنزلة ركيزة يمكن البناء عليها نحو إقامة منطقة التجارة الحرة القارية(٥٦).

وشددت استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠ على أهمية فتح أسواق جديدة فى إفريقيا(٥٧). وأعلن وزير التجارة والصناعة فى فبراير ٢٠١٧ انتهاء الوزارة من إعداد استراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات المصرية لدول القارة الإفريقية خلال السنوات

الثلاث القادمة، وأكد أن تنفيذ الاستراتيجية سيتم بالتنسيق مع الجهات المعنية كافة، سواء جمعية المصدرين المصريين، أو المكاتب التجارية المصرية بالسوق الإفريقية، والتى يصل عددها إلى ١١ مكتبا تجاريا، حيث قامت الوزارة أخيرا بفتح خمسة مكاتب جديدة بإفريقيا. وفيما يتعلق بالدعم اللوجيستى، أعلن الوزير عن افتتاح أول مركز لوجيستى مصرى فى كينيا، وأكد أن جمعية المصدرين المصريين تستهدف إنشاء ١٢ مركزا لوجيستيا فى عدد من الدول الإفريقية(٥٨).

ولم تكن إفريقيا غائبة فى منتدى شباب العالم الذى عقد فى شرم الشيخ فى نوفمبر ٢٠١٧، فقد تم الإعلان عن تأسيس مركز إقليمى لرواد الأعمال فى إفريقيا ليكون بمنزلة منصة للتعاون وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى إنشاء المركز المصرى – الإفريقى للشباب لتوفير الرعاية لأبناء القارة السمراء فى المجالات كافة. وخلال افتتاح الدورة الثانية لمنتدى الاستثمار والأعمال فى إفريقيا والعالم فى شرم الشيخ فى الثامن من ديسمبر ٢٠١٧، أكد السيسى اهتمام مصر الكبير بدعم جميع جهود الاندماج الاقتصادى بين دول القارة لتحقيق أهداف أجندة التنمية الشاملة ٢٠٦٣، وأنها تبذل جهودا مستمرة من أجل استكمال التزاماتها نحو التكامل الإفريقى، فضلا عن دعم جميع مبادرات الاتحاد الإفريقى والمشروعات الإقليمية التى تهدف إلى تطوير البنية الأساسية الإفريقية، وإنشاء شبكات ربط وطرق تعزز التكامل بين دول القارة. وأكد حرص مصر على الاستثمار فى إفريقيا، لاسيما فى القطاعات ذات الأولوية، وأن حجم الاستثمارات المصرية فى إفريقيا خلال عام ٢٠١٦ بلغ أكثر من مليار دولار، وبإجمالى تراكمى يصل إلى تسعة مليارات دولار(٥٩).

وعلى صعيد تعزيز التعاون الفنى مع إفريقيا، أكد الأمين العام للوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية السفير حازم فهمى، خلال مؤتمر صحفى عقده فى مقر وزارة الخارجية فى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، أن الوكالة على مدى السنوات الثلاث الماضية لعبت دورا مهما فى تدريب الكوادر الإفريقية، وقامت بتنظيم ٢٣٠ دورة تدريبية، شارك فيها ٦٨٧٧ متدربا وشملت عدة مجالات، منها الأمن، والطاقة المتجددة، والإعلام، والاستزراع السمكى، والملاحة البحرية، والطيران المدنى، وغيرها(٦٠). وتخصص الحكومة المصرية ميزانية سنوية مستقلة للوكالة، إلا أن حجم التمويل المخصص لها لا يزال محدودا، ولم يتجاوز حجم الأموال التى خصصتها وزارة المالية للوكالة خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ١٤٧,٠٦ مليون جنيه، وبلغت تقديراتها لموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ١٨٠,٢٢ مليون جنيه(٦١).

٤- على صعيد حشد التأييد الإفريقى لمصر:

خلال عهد مبارك، تراجع التأييد الإفريقى لمصر بشكل واضح على المستويات كافة، وكان ذلك فى مصلحة بعض الأطراف الإقليمية الأخرى، واتضح ذلك عندما تنافست مصر، وجنوب إفريقيا، وليبيا على استضافة مقر برلمان عموم إفريقيا Pan-African Parliament، حيث استطاعت جنوب إفريقيا أن تحسم الأمر لمصلحتها وتفوز بمقر البرلمان(٦٢)، وكذلك عندما تنافست مصر، وجنوب إفريقيا، والمغرب على تنظيم واستضافة التصفيات النهائية لكأس العالم لكرة القدم ٢٠١٠، وفازت جنوب إفريقيا من الجولة الأولى للتصويت (والتى أجريت فى ١٥ مايو ٢٠٠٤) بعد حصولها على ١٤ صوتا من إجمالى أصوات اللجنة التنفيذية للفيفا، والبالغة آنذاك ٢٤ صوتا، وأصبحت بذلك أول دولة إفريقية تستضيف هذا الحدث الرياضى بالغ الأهمية، وحصلت المغرب على الأصوات العشرة المتبقية، ولم تحصل مصر على أى صوت بمعنى أنها خسرت حتى الأصوات الإفريقية الأربعة الممثلة للاتحاد الإفريقى لكرة القدم CAF داخل اللجنة التنفيذية للفيفا. وأكد البعض أن الأصوات الإفريقية ذهبت جميعها لمصلحة المغرب(٦٣).

وعندما قامت مصر بترشيح فاروق حسنى لمنصب مدير عام منظمة اليونسكو فى عام ٢٠٠٩، جاء الموقف الإفريقى منقسما وغير موحد تجاه مسألة دعم المرشح المصرى، حيث قامت تنزانيا وبنين (اللتان كانتا تتمتعان آنذاك بعضوية المجلس التنفيذى لليونسكو Executive Board وهو الجهة المخولة بانتخاب المدير العام) بشكل رسمى بترشيح اثنين من المتنافسين التسعة على المنصب، كما تم ترشيح الجزائرى محمد بجاوى من جانب دولة كمبوديا(٦٤). ونتيجة لانقسام فى الموقف الإفريقى، وعوامل أخرى عديدة، خسر المرشح المصرى فى الجولة الخامسة من الانتخابات، وفازت المرشحة البلغارية إيرينا بوكوفا Irina Bokova بعد حصولها على ٣١ صوتا من إجمالى أصوات المجلس التنفيذى(٦٥).

وكانت الخطوة الأكثر تراجعا حينما قرر مجلس السلم والأمن الإفريقى فى الخامس من يوليو ٢٠١٣ تعليق مشاركة مصر فى أنشطة الاتحاد الإفريقى لحين استعادة النظام الدستورى(٦٦)، وكان هذا بمنزلة قراءة خاطئة من جانب المجلس لما شهدته مصر فى ٣٠ يونيو.

وبعد اتخاذ خطوات فعلية على صعيد تنفيذ خريطة الطريق، لاسيما إعداد وإقرار دستور جديد، وإجراء انتخابات رئاسية، سرعان ما استردت مصر عضويتها، وعادت لممارسة جميع أنشطتها داخل الاتحاد الإفريقى، وذلك بعد قرار أصدره مجلس السلم والأمن الإفريقى بالإجماع فى ١٧ يونيو ٢٠١٤(٦٧). وبدأت تتوالى التطورت الإيجابية التى تدل على عودة التأييد الإفريقى لمصر. ففى مطلع عام ٢٠١٥، اختارت الدول الإفريقية مصر لرئاسة لجنة الرؤساء الأفارقة المعنية بتغير المناخ، حيث تولى السيسى منصب منسق اللجنة، كما تولت مصر رئاسة مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة.

وانطلقت فى مصر قمة بالغة الأهمية للتكتلات الاقتصادية الإفريقية الثلاثة: الكوميسا، والسادك، والإياك، حيث شهدت شرم الشيخ فى العاشر من يونيو ٢٠١٥ توقيع رؤساء دول وحكومات ٢٦ دولة إفريقية اتفاقا تاريخيا لإقامة منطقة تجارة حرة بين التكتلات الثلاثة التى تمتد على نطاق جغرافى كبير من القاهرة شمالا إلى الكيب جنوبا(٦٨). ويعد هذا الاتفاق خطوة مهمة على صعيد إقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وتم انتخاب مصر كممثل للقارة الإفريقية فى اللجنة التنظيمية

التابعة للجنة بناء السلام فى الأمم المتحدة خلال عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦، حيث تم انتخابها كواحدة من الدول السبع التى تنتخبها الجمعية العامة لمدة عامين قابلة للتجديد بحسب الظروف. وتتكون هذه اللجنة من ٣١ عضوا، وهى معنية ببناء السلم فى الدول الخارجة من الصراعات(٦٩). وكذلك ساندت الدول الإفريقية ترشح مصر لعضوية مجلس الأمن الدولى كعضو غير دائم خلال عامى ٢٠١٦ و٢٠١٧، حيث حصلت مصر على ١٧٩ صوتا من إجمالى الأصوات الصحيحة المشاركة فى عملية التصويت (١٩٠ صوتا)(٧٠)، ومن ثم عادت مجددا لمجلس الأمن، بعد غياب دام عشرين عاما.

وخلال انعقاد الدورة العادية الثامنة والعشرين للمجلس التنفيذى للاتحاد الإفريقى، التى عقدت فى أديس أبابا خلال يومى ٢٧ و٢٨ يناير ٢٠١٦، تم انتخاب مصر لعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقى عن الشمال الإفريقى لمدة ثلاث سنوات بدءا من أول أبريل ٢٠١٦(٧١)، حيث حصلت على تأييد ٤٧ دولة إفريقية، وهذا يعكس تنامى ثقة الدول الإفريقية فى مصر وقيادتها السياسية، ويوفر لها فرصة سانحة للتنسيق بين الأجندتين الإفريقية والأممية فيما يتعلق بالسلم والأمن.

وفى مقابل هذا التأييد الإفريقى، عادت مصر للدفاع عن مصالح القارة الإفريقية وشعوبها فى المحافل الدولية. وفى هذا الإطار، أكد السيسى، فى مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ الذى عقد فى باريس فى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٥، أن مصر لعبت دورا بناء فى مختلف الجولات التفاوضية حول تغير المناخ وصولا لهذا المؤتمر، اضطلاعا بمسؤلياتها فى تمثيل القارة الإفريقية، والدفاع عن مصالحها وحقوقها المشروعة، وأن أى اتفاق دولى جديد يجب ألا يضر بحق الدول الإفريقية فى التنمية، أو يعرقل جهودها الرامية للتخلص من الفقر، خاصة أن إفريقيا هى الأقل إسهاما فى إجمالى الانبعاثات الضارة، والأكثر تضررا من تداعيات تغير المناخ، وأن إفريقيا تطالب بالتوصل لاتفاق دولى عادل مبنى على التباين فى الأعباء ما بين الدول المتقدمة والنامية. وأشار السيسى إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى أكد أن إفريقيا تحتاج ما بين ٧ و١٥ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٢٠ للتكيف مع التغيرات المناخية، وتحتاج إلى ما بين ٥٠ و ١٠٠ مليار دولار سنويا حتى ٢٠٥٠، وأن التمويل الذى تستطيع القارة الإفريقية تقديمه لن يتجاوز ثلاثة مليارات دولار سنويا، وبالتالى ستكون هناك فجوة تمويلية مقدارها ١٢ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٢٠، وستزداد بعد ذلك بمعدلات أكبر(٧٢).

وحرصت مصر على طرح رؤى وطموحات إفريقيا والدول النامية، خلال مشاركتها كضيف شرف فى اجتماعات قمة مجموعة العشرين التى عقدت فى الصين يومى ٤ و٥ سبتمبر ٢٠١٦، حيث أكد السيسى أهمية العمل معا لتحقيق النمو العالمى الشامل، والمتوازن، والمستدام، وأن التقدم يجب أن يقاس من خلال تدعيم الأمن الاقتصادى للدولة، وتحسين أوضاع نسبة كبيرة من السكان حول العالم، وزيادة الشفافية والعدالة فى النظام الاقتصادى العالمى(٧٣). وقد وافقت القمة على مخطط النمو الإبداعى Blueprint on Innovative Growth، وتعهدت فيه بدعم الدول النامية للاستفادة من الثورة الصناعية الجديدة، والاقتصاد الرقمى، واعترفت بأهمية دعم التعاون الدولى ونقل التكنولوجيا الطوعى بناء على الشروط والمعايير المتفق عليها(٧٤). كما أطلقت القمة مبادرة لدعم التصنيع فى إفريقيا والدول الأقل نموا Initiative on Supporting Industrialization in Africa and LDCs(٧٥).

وعبر السيسى مجددا عن رؤى إفريقيا خلال مشاركته فى مؤتمر الشراكة بين مجموعة العشرين وإفريقيا G20 Africa Partnership Conference، الذى عقد فى برلين خلال يومى ١٢ و١٣ يونيو ٢٠١٧ بمبادرة من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التى كانت بلادها تتولى رئاسة قمة العشرين فى ذلك الوقت. وقد أطلقت قمة العشرين التى عقدت فى هامبورج خلال يومى ٧ و٨ يوليو مبادرة بعنوان "التحالف مع إفريقيا Compact with Africa" كإحدى الركائز الثلاث المحورية للشراكة مع إفريقيا، وتهدف إلى خلق بيئة جاذبة وداعمة للاستثمار الخاص والأعمال، لاسيما فى مجال البنية الأساسية(٧٦).

وخلال اجتماعات القمة العادية الثلاثين للاتحاد الإفريقى، التى عقدت فى أديس أبابا خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يناير ٢٠١٨، تم انتخاب مصر بالإجماع لرئاسة قمة الاتحاد الإفريقى فى دورته القادمة خلال عام ٢٠١٩، وهذا بالطبع انعكاس للدور المهم الذى تقوم به مصر فى القارة(٧٧). وعلى هامش القمة، قام السيسى برئاسة اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقى فى ٢٧ يناير، وذلك على ضوء تولى مصر رئاسة المجلس خلال ذلك الشهر، حيث جاء الاجتماع تحت عنوان "نحو اقتراب شامل لمكافحة التهديدات الدولية للإرهاب فى إفريقيا"(٧٨).

٥- على صعيد تمثيل إفريقيا فى مجلس الأمن:

رغم أن مسألة إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن لا يزال يكتنفها الغموض، ولا يوجد إطار زمنى محدد لها، فإن هناك تنافسا مستمرا داخل القارة الإفريقية بين عدة دول للفوز بالمقعدين الدائمين المقترحين لإفريقيا. وهناك عدد محدود من بين تلك الدول الطامحة فى الحصول على العضوية الدائمة يحظى بفرص أكبر للفوز فى هذه المنافسة، ومن بين تلك الدول: مصر، وجنوب إفريقيا، ونيجيريا، وكينيا. ويبين الجدول رقم (٢) وجود تفاوت فى مؤشرات قياس قدرات تلك الدول الأربع، إلا أن السمة العامة التى تجمع بينها أنها تعطى إفريقيا أهمية نسبية كبيرة.

وإلى جانب المؤشرات الواردة فى الجدول، هناك عوامل أخرى تتمتع بها الدول المنافسة لمصر(٧٩)، مثل مستوى التطور السياسى الذى شهدته جنوب إفريقيا منذ التداول السلمى للسلطة فى عام ١٩٩٩ على يد الزعيم الراحل نيلسون مانديلا، ومكانتها الإقليمية والدولية، وانضمامها أخيرا إلى تجمع بريكس BRICS الذى يضم خمسة اقتصادات ناشئة ذات أهمية بالغة. وكذلك، تتمتع نيجيريا بثقل إقليمى كبير، ولديها علاقات متميزة مع بعض القوى الدولية، وتحظى بثروات طبيعية وفيرة، وفى مقدمتها النفط. كما صارت كينيا فاعلا إقليميا مهما فى شرق

نماذج لقدرات أهم الدول الإفريقية المتنافسة على تمثيل إفريقيا فى مجلس الأمن كعضو دائم

م	الدولة	مصر	جنوب إفريقيا	نيجيريا	كينيا
١	عدد السكان بالمليون نسمة (تقديرات منتصف ٢٠١٧)	٩٧,٥	٥٦,٧	١٩٠,٨	٤٩,٧
٢	تقديرات الناتج المحلى الإجمالى GDP بالمليار دولار عام ٢٠١٦. وترتيبها على المستوى الإفريقى/ وعلى المستوى العالمى	٣٣٦,٢٩ ٣١/٢	٢٩٤,٨٤ ٣٨/٣	٤٠٥ ٢٦/١	٧٠,٥٢ ٦٨/٩
٣	إجمالى حجم صادراتها السلعية بالمليون دولار عام ٢٠١٦	٢٥٤٦٨	٧٥٠٩١	٣٢٨٠٠	٥٧٠٠
٤	نصيب إفريقيا من إجمالى صادراتها السلعية عام ٢٠١٤ (٪)	٪١٣,٤	٪٣٠,٥	٪١٢	٪٤٥,٥
٥	إجمالى حجم وارداتها السلعية بالمليون دولار عام ٢٠١٦	٥٥٧٨٩	٩١٥٨٠	٣٩٠٠٠	١٤١١٣
٦	نصيب إفريقيا من إجمالى وارداتها السلعية عام ٢٠١٤ (٪)	٪٥	٪١٣,٣	٪٥,٨	٪٦,٨
٧	تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر -FDI In flows عليها بالمليون دولار عام ٢٠١٦. وترتيبها بين الدول الإفريقية الأكثر جذبا لتدفقات FDI خلال ذلك العام	٨١٠٧ المرتبة الثانية	٢٢٧٠ المرتبة الثانية	٤٤٤٩ المرتبة الثانية	٣٩٤ الخامسة والعشرون
٨	رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر داخلها FDI بالمليار دولار عام ٢٠١٦.Inward Stock وترتيبها على مستوى القارة الإفريقية	١٠٢,٣ الثانية	١٣٦,٨ الأولى	٩٤,١٨ الثالثة	١١,٢ الثامنة عشرة
٩	قواتها المشاركة فى عمليات حفظ السلم الأممية UNPKOs فى ٣٠ يونيو ٢٠١٧. ترتيبها على مستوى الدول الإفريقية المشاركة/ وترتيبها العالمى	٣٠٦٠ ٧/٣	١٤٢٨ ١٦/١٠	١٦٦٧ ١٤/٨	٢٢٥ ٥٤/٢٥
١٠	مشاركتها بقوات فى UNPKOs فى إفريقيا فى ٣٠ يونيو ٢٠١٧. عدد العمليات التى تشادك فيها داخل إفريقيا/ وعلى مستوى العالم	٣٠٦٠ ٧/٧	١٤٢٨ ٣/٣	١٦٦٣ ١٠/٨	٢٢٤ ٧/٦

Source: Row 1 from: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects: The 2017 Revision, Key Findings and Advance Tables (New York: UN, Working Paper No. ESA/P/WP/248, 2017), pp. 18-21. Row 2 from: World Bank, "Gross Domestic Product 2016", World Development Indicators Database, 17 April 2017, pp. 1-2, https://goo.gl/djdAXO; Rows 3, 5: World Trade Organization, World Trade Statistical Review 2017 (Geneva: WTO, 2017), pp. 150-154; Rows 4, 6 from: United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD Handbook of Statistics 2015 (New York: United Nations Publications, 2015), pp. 43, 45, 47, 49, 55, 57, 59, 61; Rows 7-8 from: United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 2017: Investment and the Digital Economy (New York: United Nations, 2017), pp. 222-223, 226-227; Row 9 from: United Nations, Summary of Troop Contributing Countries By Ranking, 30 June 2017, pp. 1-2, https://goo.gl/iuigTY ; Row 10: United Nations, Summary of Contributions to UN Peacekeeping by Country, Mission and Post, 30 June 2017, pp. 15-28, 16-36, 29-37, https://goo.gl/qE8Ph3

إفريقيا، ولعبت دورا محوريا فى تسوية بعض صراعات المنطقة، بالإضافة إلى تدخلها العسكرى فى الصومال، ولديها علاقات متميزة ببعض القوى الدولية.

ويبدو أن أفضل الخيارات لتعزيز فرص مصر فى الفوز بأحد المقعدين الدائمين المقترحين هو التنسيق والتعاون مع جمهورية جنوب إفريقيا، تعدّها المنافس الأقوى بين الدول الإفريقية الأخرى، وهذا من شأنه تعزيز فرص الطرفين فى الفوز بالمقعدين المقترحين. أما غياب التنسيق بينهما، فهو يقلص فرص الطرفين – أو أحدهما على الأقل– ويصب فى مصلحة الأطراف الأخرى.

وهناك تحسن نسبى ملحوظ فى العلاقات بين الجانبين. فبعد أن كانت جنوب إفريقيا فى طليعة الدول التى تسعى لفرض مزيد من العقوبات على مصر عقب ثورة ٣٠ يونيو، تغير موقفها

تدريجيا، لاسيما بعد أن التقى زعيمها وقتئذ جاكوب زوما مع الرئيس السيسى فى ٢٦ سبتمبر ٢٠١٤ على هامش اجتماعات الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة(٨٠). كما شهدت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين تحسنا ملحوظا، حيث ازدادت الصادرات المصرية إلى جنوب إفريقيا خلال عام ٢٠١٦ بنسبة ١٢٦,٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٥، ووصلت إلى ٢١١٨ مليون جنيه، كما ازدادت الواردات المصرية منها بنسبة ٦٧٪، وبلغت نحو ١٢٥٦ مليون جنيه(٨١). وأكد الزعيمان المصرى والجنوب إفريقى، خلال اتصال هاتفى بينهما فى الرابع من ديسمبر ٢٠١٧، حرصهما على تكثيف التنسيق والتعاون فيما بينهما فى مختلف القضايا الإفريقية محل الاهتمام المشترك بما يدعم مسيرة العمل الإفريقى المشترك.

٦- التعامل مع ملف التنافس الدولى فى إفريقيا:

تلعب بعض الأطراف الدولية والإقليمية المتنافسة على القارة الإفريقية أدوارا سلبية وتستهدف الإضرار بالمصالح المصرية. وأبرز مثال فى هذا الإطار الدور الذى تلعبه إسرائيل فى القارة، لاسيما فى منطقة منابع النيل (بالإضافة إلى الدورين التركى والقطرى أخيرا)، فهى تسعى منذ فترة طويلة لتطويق مصر والسودان، والضغط عليهما، وتهديد مصالحهما المائية، وذلك على خلفية المطامع الصهيونية القديمة والمتواصلة فى الحصول على حصة من مياه النيل.

وإلى جانب إسرائيل، هناك أطراف دولية عديدة تتنافس داخل القارة الإفريقية، مثل الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبى، والهند، واليابان، وغيرها. وفى محاولة لإدارة التنافس الدولى، وتقليل آثاره السلبية على المصالح المصرية، تحركت مصر فى ثلاثة مسارات متوازية، وهى:

المسار الأول:

محاولة تكثيف الوجود المصرى والارتباط النشط بمعظم دول القارة الإفريقية، لاسيما فى المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وملء أى فراغ قد تستغله إسرائيل أو غيرها للتغلغل داخل القارة والإضرار بالمصالح المصرية. وقد انعكس ذلك فى الزيارات المختلفة التى قام بها الرئيس السيسى لإفريقيا. فمنذ توليه السلطة وحتى أغسطس ٢٠١٧، قام بنحو ٢١ زيارة لإفريقيا من إجمالى ٦٩ زيارة رئاسية خارجية، أى أن نصيب القارة من إجمالى الزيارات الرئاسية الخارجية بلغ أكثر من ٣٠٪، بالإضافة إلى أنه عقد نحو ١١٢ اجتماعا مع قادة وزعماء ومسئولين أفارقة زاروا مصر خلال السنوات الثلاث الماضية(٨٢).

المسار الثانى:

إقامة شبكة واسعة من العلاقات الخارجية مع مختلف القوى الدولية، حتى لا تكون مصر حكرا على طرف دولى بعينه، وتجنبا لقيام تلك الأطراف بإلحاق الضرر بالمصالح المصرية فى إفريقيا. وفى هذا الإطار، عمل السيسى على توطيد العلاقات على المستويات كافة مع الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وفرنسا. وإلى جانب القوى الدولية سالفة الذكر، أبرمت مصر اتفاقات اقتصادية مهمة مع كبريات الشركات العالمية، بما فى ذلك اتفاق مع شركة سيمينس الألمانية فى عام ٢٠١٥ بعدة مليارات يورو لإقامة محطات توليد كهرباء، وتوربينات رياح، واتفاق مع شركة BP البريطانية فى مارس ٢٠١٥ بقيمه ٧,٨ مليار جنيه استرلينى، وذلك بعد اكتشاف شركة إينى Eni الإيطالية حقل غاز عملاقا على السواحل المصرية فى البحر المتوسط(٨٣).

المسار الثالث:

مواصلة العمل بفاعلية داخل الاتحاد الإفريقى، وأجهزته المختلفة لدعم مسيرة التكامل الإقليمى الإفريقى، حيث إن تفعيله يقلل من فرص استغلال القارة، ويساعد على بلورة موقف موحد إزاء الأطراف الخارجية المتنافسة على القارة.

٧- على صعيد تسوية وحل الصراعات الإفريقية:

ورغم الأوضاع الداخلية والتحديات الكثيرة التى واجهتها مصر عقب ثورة ٣٠ يونيو، فإن القيادة السياسية الجديدة أدركت مدى خطورة الصراعات المسلحة على القارة الإفريقية، وأبدت اهتمامها وحرصها على المشاركة فى الجهود الرامية إلى تسوية الكثير من تلك الصراعات. واستضافت القاهرة يومى ١٦ و١٧ نوفمبر ٢٠١٥ اجتماع مجموعة الخبراء رفيعة المستوى بشأن معالجة الأسباب الاجتماعية، والاقتصادية، والتنموية للصراعات فى إفريقيا، والذى نظمته الأمم المتحدة، والبنك الإفريقى للتنمية. وأكد نائب وزير الخارجية المصرى للشئون الإفريقية أن استضافة القاهرة لهذا الاجتماع هى حلقة فى سلسلة التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية للتخلص من أسباب الصراعات فى إفريقيا(٨٤).

وخلال لقائه برؤساء وفود الدول المشاركة فى الاجتماع الخامس لوزراء دفاع تجمع الساحل والصحراء، أعرب الرئيس السيسى عن أهمية العمل على التوصل لحلول سياسية للصراعات القائمة فى القارة الإفريقية بما يفسح المجال لتحقيق التنمية، ويلبى طموحات الشعوب الإفريقية(٨٥). كما أكد فى قمة الاتحاد الإفريقى السابعة والعشرين أهمية مضاعفة الجهود لتحقيق التفعيل الكامل لبنية السلم والأمن الإفريقى بجميع مكوناتها، وتعزيز قدرات حفظ السلام بما يسهم فى تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وإيجاد حلول إفريقية للنزاعات داخل القارة على نحو يساعد فى تسويتها بحلول عام ٢٠٢٠. وشدد على أهمية مضاعفة الجهود الخاصة بأنشطة الدبلوماسية الوقائية. فالتعامل مع الأسباب الحقيقية للصراعات، قبل تفجرها وتسويتها بصورة مبكرة، هو الخيار الأقل تكلفة، سواء فيما يتعلق بالتداعيات الإنسانية، أو الأعباء الاقتصادية(٨٦).

وشاركت مصر بفاعلية فى آلية دول جوار ليبيا، وذلك بهدف دفع الحوار السياسى الليبى للأمام، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع، كما ساندت جهود الوساطة التى قامت بها -ولاتزال- الأمم المتحدة لتسوية الصراع فى ليبيا، والتى أسفرت عن التوصل لاتفاق الصخيرات فى ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ فى المغرب. وأكدت مصر، سواء داخل مجلس الأمن، أو فى

اجتماعاتها المختلفة مع دول الجوار الليبى، أن الحوار السياسى الشامل بين الأطراف الليبية هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة(٨٧). وفى هذا الإطار، حرصت مصر على التواصل بشكل مستمر مع القيادات السياسية الليبية المختلفة بحثا عن حل للأزمة، وعقدت معهم عدة لقاءات، سواء فى القاهرة، أو فى ليبيا.

وكانت مصر من أولى الدول التى رحبت بالدعوة لإقامة حوار وطنى شامل يجمع كل الأحزاب، والحركات، والكيانات السياسية فى السودان. وشارك الرئيس السيسى فى الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطنى السودانى التى عقدت فى الخرطوم فى العاشر من أكتوبر ٢٠١٦، وأكد فى كلمته بهذه المناسبة أن مصر تدعم جميع الجهود التى يبذلها الرئيس السودانى عمر البشير لإرساء الاستقرار والسلام فى السودان، وتدعم بشكل تام الجهود التى تقوم بها الآلية الإفريقية رفيعة المستوى برئاسة ثابو مبيكى الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام فى أرجاء السودان كافة(٨٨).

واستضافت مدينة شرم الشيخ على مدى يومى ٢٦ و٢٧ أكتوبر ٢٠١٦ الاجتماع السنوى السابع للمبعوثين الخاصين والوسطاء لتعزيز السلم والأمن والاستقرار فى إفريقيا، وصدر فى ختام هذا الاجتماع الذى نظمته مفوضية الاتحاد الإفريقى واستضافته الحكومة المصرية "إعلان شرم الشيخ حول إسكات البنادق – ممارسات الوساطة والحروب الراهنة"(٨٩). كما شاركت مصر فى الخلوة رفيعة المستوى الرابعة حول السلم والأمن فى إفريقيا، التى عقدت فى الجزائر فى الفترة من ١٧ إلى ١٩ ديسمبر ٢٠١٦، وذلك بعدّها إحدى الدول الثلاث الممثلة لإفريقيا فى مجلس الأمن الدولى، وتم خلالها تأكيد أهمية التنسيق فيما بين الدول الإفريقية الثلاث من أجل ضمان الإعراب بفاعلية عن وجهات نظر إفريقيا، ودعمها والدفاع عن مصالحها داخل مجلس الأمن، وتنسيق مواقفها المشتركة فى مسائل السلم والأمن(٩٠).

وخلال القمة العربية – الإفريقية الرابعة التى عقدت فى مالابو فى نوفمبر ٢٠١٦، أكد الرئيس السيسى أن مصر تضع تحقيق السلم والأمن والاستقرار فى ربوع العالمين الإفريقى والعربى فى صدارة أولويات سياستها الخارجية، وذلك إيمانا بمحورية السلام كأساس لتحقيق الرخاء والتنمية المستدامة، وأن مصر تعمل على خدمة هذه الأهداف من خلال عضويتها فى مجلسى الأمن الدولى والسلم والأمن الإفريقى. وأعرب عن ترحيب مصر بما ورد فى خطة العمل المشتركة بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية بالسلم والأمن فى الاتحاد الإفريقى، وجامعة الدول العربية(٩١).

وساندت مصر الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين الاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة فى مجال السلم والأمن، وقد تم إحراز مزيد من التقدم فى هذا الإطار تمثل فى توقيع الجانبين فى ١٩ أبريل ٢٠١٧ "الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى لتعزيز الشراكة فى مجال السلم والأمن". وتنفيذا لهذا الإطار، وقع الجانبان فى ١٨ سبتمبر من العام ذاته، على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة "مذكرة تفاهم للشراكة فى مجال بناء السلم"، والغرض منها تعزيز التعاون بين الجانبين فى دعم جهود بناء السلم فى إفريقيا(٩٢).

وحرصت مصر على نشر جميع قواتها المشاركة فى عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة داخل إفريقيا (انظر الجدول رقم ٣)، واحتلت المرتبة السابعة على مستوى العالم، والثالثة على مستوى إفريقيا (بعد إثيوبيا ورواندا) فى قائمة أكثر الدول المشاركة فى عمليات حفظ السلم الأممية(٩٣). ويتسق ذلك الاهتمام المصرى بالمشاركة فى عمليات حفظ السلم مع ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيرش، فى تقريره عن أعمال المنظمة لعام ٢٠١٧، من أن هناك اتجاها متزايدا نحو نشر عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة فى مرحلة مبكرة عما كان عليه الحال فى السابق، وذلك لمنع العنف أو احتوائه، أو المساعدة فى إنهائه. وحتى عندما يكون احتمال التوصل إلى حل سياسى قابل للتطبيق ضعيفا أو منعدما، فإن حتمية منع تصعيد العنف تقتضى وجود بعثات للأمم المتحدة(٩٤).

وفى خطوة تنطوى على تنامى ثقة الأفارقة فى مصر، وفى قدرة المصريين على الإسهام بفاعلية فى تسوية الصراعات وتحقيق السلم والأمن الإفريقى، تم اختيار عمرو موسى ممثلا لشمال إفريقيا فى لجنة حكماء إفريقيا Panel of the Wise خلفا للدبلوماسى الجزائرى الأخضر الإبراهيمى، وهذه هى المرة الأولى التى يحصل فيها مصرى على عضوية اللجنة منذ إنشائها فى عام ٢٠٠٧. وتتكون اللجنة، وفقا للمادة ١١ من بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقى، من خمس شخصيات رفيعة المستوى، يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات، وتقدم اللجنة المشورة لمجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية فى جميع القضايا ذات الصلة بتعزيز وصيانة السلم والأمن والاستقرار فى القارة، وتقوم بجهود مختلفة لمنع الصراعات واحتوائها، وتعزيز السلم والأمن فى إفريقيا(٩٥).

٨- على صعيد توطيد العلاقات الثقافية مع الدول الإفريقية:

تزامنا مع الهجمة الشرسة التى تقودها الدول الغربية من خلال ظاهرة العولمة لنشر الثقافة الأنجلوسكسونية فى ربوع إفريقيا والعالم كافة، تراجع الدور الثقافى المصرى فى القارة الإفريقية. ورغم تنوع الأجهزة والهيئات المصرية العاملة على الصعيد الثقافى مع إفريقيا خلال حقبة مبارك، فإنها لم يكن لها مردود قوى يسهم فى حدوث انفراجة أو تقدم ملموس على صعيد العلاقات الثقافية بين الجانبين.

وبعد ثورة ٣٠ يونيو، بدأت مصر، قيادة وشعبا، تتطلع لتوطيد علاقاتها الثقافية مع إفريقيا، والتخلص من الرواسب الذهنية السالبة التى تشكلت لدى بعض الأفارقة عن مصر، وبات واضحا أن هذا يقتضى ما يلى:

– زيادة المنح الدراسية المقدمة من مصر للطلاب الأفارقة فى مختلف المجالات والتخصصات.

المساهمة المصرية فى عمليات حفظ السلم الأممية فى إفريقيا (فى ٣٠ يونيو ٢٠١٧)

البعثة	عدد القوات المصرية (قوات، خبراء، عسكريون، شرطة، موظفون)
بعثة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية MINURSO	١٨
بعثة الأمم المتحدة فى جمهورية إفريقيا الوسطى MINUSCA	١١٦٥
بعثة الأمم المتحدة فى مالى MINUSMA	٢٢٠
بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديمقراطية MINUSCO	٥١٣
بعثة الأمم المتحدة المختلطة فى دارفور UNAMID	١١٣٨
بعثة الأمم المتحدة فى ليبيريا UNMIL	٢
بعثة الأمم المتحدة فى جنوب السودان UNMISS	٤
الإجمالى	٣٠٦٠

Source: United Nations, Summary of Contributions to UN Peacekeeping by Country, Mission and Post, 30/6/2017, pp. 15-16, https://goo.gl/qE8Ph3

– زيادة عدد الخبراء المصريين الموفدين للدول الإفريقية.

– إعادة مراجعة الدور الراهن الذى تلعبه المؤسسات الدينية (الأزهر الشريف والكنيسة المصرية) فى إفريقيا، من أجل تطوير أدائها وجعلها قادرة على الحد من تنامى الفكر المتطرف فى الأوساط الإفريقية التى لم تكن تعرف التطرف من قبل. وفى هذا الإطار، أكد السيسى فى أكثر من مناسبة ضرورة تجديد الخطاب الدينى.

– إنشاء فروع للجامعات المصرية داخل الأقاليم والدول الإفريقية المختلفة.

– زيادة عدد المراكز الثقافية المصرية فى إفريقيا، حيث لا يوجد سوى أربعة مراكز فقط فى طرابلس (ليبيا)، والرباط (المغرب)، ونواكشوط (موريتانيا)، وكانو (نيجيريا).

– زيادة حركة السياحة الثقافية بين مصر وإفريقيا.

– توطيد وتكثيف التواصل الشعبى بين مصر والدول الإفريقية.

وقد بدأت الحكومة المصرية فى اتخاذ خطوات فعلية على صعيد بعض المحاور سالفة الذكر. وفى ختام منتدى شباب العالم فى التاسع من نوفمبر ٢٠١٧، صدرت مجموعة من التوصيات المهمة ذات الصلة بالبعد الثقافى وإفريقيا، تضمنها إعلان شرم الشيخ للسلام والتنمية، ومن بينها تحويل المنتدى إلى مركز دولى معنى بالحوار العربى–الإفريقى الدولى بين شباب العالم، وتكليف عدد من الوزارات المصرية، ومن بينها وزارتا الثقافة والتعليم العالى والبحث العلمى، باتخاذ ما يلزم لإنشاء مركز للتكامل الحضارى والثقافى يهدف إلى تفعيل آليات التعارف والتقارب بين شباب العالم بهدف تحقيق مبدأ تكامل الحضارات والثقافات، وتكليف مجلس أمناء الأكاديمية الوطنية للتدريب وتأهيل الشباب بتنفيذ خطة للتبادل الدراسى والثقافى مع الأكاديميات والمعاهد والمراكز المناظرة، وتخصيص عدد من المقاعد الدراسية بها كمنح مجانية للدارسين من الدول الإفريقية وغيرها(٩٦).

المحور الثالث– آفاق الدور المصرى فى إفريقيا:

إن مستقبل الدور المصرى فى إفريقيا مرهون بالدرجة الأولى بوجود إرادة سياسية وشعبية قوية لدى مصر لتوطيد وتفعيل علاقاتها مع الدول الإفريقية، واستعادة دورها التاريخى الفاعل فى القارة، إلى جانب العمل الدءوب لتفادى الوقوع فى أخطاء الماضى، وإحراز تقدم حقيقى يعود بالنفع على مصر والدول الإفريقية على حد سواء، وكذلك حسن إدارة التحديات الإقليمية والدولية. وفى محاولة لتحديد سبل تفعيل الدور المصرى فى إفريقيا فى المرحلة القادمة، يمكن الإشارة لما يلى:

أولا– تبنى استراتيجية مصرية شاملة ومتكاملة للتعامل مع القارة الإفريقية:

اتسم التعامل المصرى مع القارة الإفريقية طوال الفترة السابقة بغياب الاستراتيجية الشاملة طويلة المدى التى تدور فى فلكها جميع التحركات المصرية صوب القارة. ومن ثم ورغم تعدد الأجهزة المصرية العاملة فى الميدان الإفريقى، فإن التنسيق فيما بينها قد غاب(٩٧)، وبالتالى صار أثرها محدودا، وفى بعض الأحيان منعدما.

ولم يعد هناك مناص من وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة تحدد الغايات والأهداف المصرية (القصيرة، والمتوسطة، وطويلة المدى) فى إفريقيا ككل، والأدوات والآليات التى يتم من خلالها تحقيق تلك الأهداف، والأطر الزمنية اللازمة، والفرص، والمخاطر، والتحديات المختلفة التى تفرضها البيئات الداخلية والإقليمية والدولية، وآليات المتابعة والتقييم. وستؤدى هذه الاستراتيجية إلى استدامة الدور المصرى فى إفريقيا بغض النظر عن أى تغيرات فى القيادة السياسية المصرية، وستساعد على منع ازدواجية الجهود من خلال تحديد الأدوار المنوطة بكل الجهات، فضلا عن إمكانية تصحيح المسار من آن لآخر فى حالة حدوث أى انحراف.

ثانيا- العمل وفق اقتراب المكاسب المتبادلة Win-Win Approach:

وهذا يعنى أن الدولة المصرية إلى جانب اهتمامها بمصالحها المختلفة داخل القارة الإفريقية لابد أن تأخذ فى حسبانها مصالح الدول الإفريقية وشعوبها، وأن تدرك الاحتياجات الفعلية لتلك الدول، وتسعى جاهدة -على قدر استطاعتها- لتلبية تلك الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، لابد أن تكون المنح الدراسية المقدمة من الجانب المصرى لأبناء القارة شاملة لجميع التخصصات العلمية المهمة التى تحتاج إليها تلك الدول، وأن تكون العلاقات التجارية بين الجانبين هادفة ومربحة للجانبين، وليست على غرار النموذج الصينى الذى يغرق الأسواق الإفريقية بالمنتجات التى تضر الصناعات الوطنية، أو النموذج الأمريكى الذى يسعى إلى نهب المواد الخام الإفريقية. وكذلك لابد من زيادة الاستثمارات المصرية فى إفريقيا، مع التركيز على مشروعات تطوير البنية الأساسية.

ثالثا- استمرار وتكثيف دبلوماسية القمة:

تعطى دبلوماسية القمة زخما قويا للعلاقات فيما بين الدول. وقد كان غياب مبارك لفترة طويلة عن القارة الإفريقية أحد أسباب ومظاهر تراجع الدور المصرى فى القارة. وتسهم هذه الدبلوماسية فى رأب الصدع بين الدول، وإزالة الكثير من الخلافات فيما بينها، وقد يترتب عليها توقيع اتفاقات مهمة ربما كانت قد تستغرق وقتا طويلا فى التفاوض فيما بين المسئولين الدبلوماسيين. وقد فطنت القيادة السياسية المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو إلى أهمية دبلوماسية القمة، ولذلك قام الرئيس السيسى بشكل غير مسبوق بعدد كبير من الزيارات للقارة الإفريقية، سواء لحضور قمم الاتحاد الإفريقى، أو لزيارة بعض دول القارة. وهذا الحرص على التواصل المباشر مع القيادات الإفريقية يجعلها هى الأخرى فى المقابل حريصة على القدوم لمصر، والتواصل معها فى مختلف القضايا. وبالطبع، فإن استدامة وتكثيف هذه الدبلوماسية، خلال الفترة القادمة، سيكون لهما تأثير إيجابى فى الدور المصرى والعلاقات المصرية - الإفريقية.

رابعا- وضع القارة الإفريقية فى الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية المصرية:

لابد أن توضع القارة الإفريقية كسابق عهدها فى عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر فى الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية المصرية بعد الدائرة العربية، ليس هذا فحسب، بل إن الدولة المصرية عليها تدرك وتروج لفكرة أن المكون الإفريقى فى هويتها لا يقل أهمية عن المكون العربى، وأن تعمل بقوة للدفع نحو تكامل الدائرتين العربية والإفريقية بما يخدم المصالح المصرية، والعربية، والإفريقية على حد سواء، وأن تظل حلقة وصل محورية بين الجانبين، لاسيما أن التكامل العربى- الإفريقى فى الوقت الراهن صار هو الخيار الوحيد المناسب لزيادة قدرة الجانبين على مواجهة التحديات المشتركة.

وفى تطور جديد عكس أهمية التضامن العربى-الإفريقى، تقدمت المجموعة العربية بمشروع قرار إلى الجلسة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ بشأن القدس لإبطال قرار الرئيس الأمريكى دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وذلك بعد استخدام الولايات المتحدة فى الثامن عشر من الشهر ذاته حق النقض "الفيتو" لإبطال مشروع القرار الذى تقدمت به مصر لمجلس الأمن فى هذا الصدد. وقد اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار العربى بعد موافقة ١٢٨ دولة، ورفض ٩ دول، وامتناع ٣٥ دولة عن التصويت. وأكد القرار أن أى قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس، أو وضعها، أو تكوينها الديموجرافى ليس لها أثر قانونى، وتعد ملغاة وباطلة امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وطالب جميع الدول بالامتناع عن إقامة بعثاتها الدبلوماسية فى القدس(٩٨). وقد جاء الموقف الإفريقى حيال هذا القرار الأممى على النحو التالى: موافقة ٣٧ دولة، ورفض دولة إفريقية واحدة (توجو)، وامتناع ٨ دول عن التصويت، وعدم مشاركة ٨ دول إفريقية فى عملية التصويت(٩٩).

وبالطبع، فإن موقف الدول الإفريقية التى امتنعت عن التصويت وتلك التى لم تشارك -وحتى توجو التى عارضت القرار- كان متأثرا بشكل أو بآخر بالتهديدات الفجة التى وجهها ترامب بقطع المساعدات عن الدول التى تصوت فى عكس الاتجاه الذى تريده الولايات المتحدة. وقد كررت السفيرة الأمريكية نيكى هايلى تلك التهديدات فى كلمتها أمام الجمعية العامة قبيل عملية التصويت على القرار، حيث قالت إن الولايات المتحدة ستذكر هذا اليوم عندما تتم دعوتنا مجددا لتقديم أكبر مساهمة فى العالم للأمم المتحدة، وستذكره عندما تأتينا دول كثيرة، كما تفعل دوما، لندفع لها الأموال، أو نستخدم نفوذنا لمصلحتها(١٠٠). وبشكل عام، فإن نمط التصويت الإفريقى حيال هذا القرار يعكس أهمية التضامن العربى-الإفريقى، والحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من جانب مصر وغيرها لإحراز مزيد من التقدم فى هذا الاتجاه.

خامسا- التغلب على مشكلة نقص التمويل من خلال التوسع فى الشراكات ثلاثية الأطراف:

قدرة مصر فى الوقت الراهن على تقديم المزيد من المساعدات للدول الإفريقية محدودة نسبيا، لاسيما فى ظل التحديات المختلفة التى تواجهها الدولة المصرية على الصعيد الداخلى. وأفضل وسيلة للتغلب على مشكلة نقص التمويل، وتعظيم الاستفادة من الخبرات المصرية المتعددة هى التوسع فى الشراكات ثلاثية الأطراف (مصرية، إفريقية، دولية). وفى إطارها، يقوم الطرف الثالث الدولى (أو الإقليمى) بتوفير التمويل، وتقوم مصر بتوفير الخبراء، وبرامج التدريب والمشروعات التنموية المختلفة، وتحصد إفريقيا ثمار تلك الشراكات، وتنهض بأبنائها.

وقد قام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا، ومن بعده الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، باتخاذ خطوات أولية فى هذا الصدد، ولابد من التوسع فى إقامة تلك الشراكات، وتنويع أطرافها خلال الفترة القادمة، مع التركيز على الأطراف

الدولية ذات القدرات العالية والمهتمة بالشأن الإفريقى، مثل الصين التى صارت من أكثر الفاعلين الدوليين اهتماما وتأثيرا داخل القارة الإفريقية، بالإضافة إلى المنظمات والوكالات الدولية، مثل البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، وغيره من الوكالات التابعة للمنظمة الأممية.

سادسا- استمرار حل الخلافات مع الدول الإفريقية عبر الوسائل السلمية والدبلوماسية:

تصعيد الخلافات والدخول فى صراعات، أو حتى حروب، لن يصب فى مصلحة أى طرف من الأطراف. فالجميع سيتكبد خسائر وتكاليف باهظة من الممكن استخدامها فى التنمية والبناء، بدلا من القتال والهدم، فضلا عن احتمالات تدخل أطراف خارجية لتأجيج الصراعات، وتحقيق مآرب وأطماع خاصة. وبالتالى، فإن الخيار الأكثر رشادة هو استمرار حل الخلافات والنزاعات مع الدول الإفريقية عبر الوسائل السلمية، واحتواؤها، والحيلولة دون تصعيدها.

وهذا لا يعنى بأى حال من الأحوال التفريط فى الحقوق المصرية، لاسيما فى مسألة مصيرية مثل مسألة مياه النيل، ولكنه يعنى الابتعاد قدر الإمكان عن الدخول فى صراعات مسلحة مع الأشقاء الأفارقة. وبالتالى، فإن الدولة المصرية مطالبة بوضع سيناريوهات مستقبلية لكيفية التعامل مع إثيوبيا، إذا استمرت فى عرقلة مسيرة مفاوضات سد النهضة، أو لم تلتزم بنتائج الدراسات، حال صدورها. وفى تقديرى، فإنه ينبغى العمل وفق أسلوب متدرج يبدأ بالمفاوضات المباشرة رفيعة المستوى (بما فيها المستوى الرئاسى). وحال فشلها، يتم اللجوء إلى طلب الوساطة من طرف ثالث محايد، ثم اللجوء إلى الاتحاد الإفريقى تفعيلا لمبدأ الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية، ثم توجه مصر بطلب لمحكمة العدل الدولية لإصدار رأى استشارى فى هذه المسألة، ثم اللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإصدار قرارات ملزمة لإثيوبيا فى هذا الصدد. وفى كل الأحوال، لابد أن يكون هناك إطار زمنى لكل تلك التحركات تجنبا لإهدار المزيد من الوقت، على غرار ما حدث طوال فترة المفاوضات. وعلى الجانب الآخر، ينبغى على الدولة المصرية مواصلة العمل على توطيد علاقاتها مع دول المنابع الاستوائية، ومحاولة إحياء المشروعات التى من شأنها زيادة كمية المياه القادمة لمصر، مثل مشروع قناة جونجلى، وغيره.

سابعا- مواصلة تشجيع القطاع الخاص المصرى على التوجه بقوة إلى إفريقيا:

هناك خطوات تم اتخاذها أخيرا فى هذا الإطار، ولكنها لا تزال محدودة، ولابد من العمل فى مسارين متوازيين، الأول هو تحفيز القطاع الخاص المصرى على التوجه صوب القارة الإفريقية من خلال تقديم تسهيلات مختلفة، وبرامج تحفيزية وتوعوية، والآخر هو ضمان ألا يؤثر القطاع الخاص المصرى سلبا فى المصالح المصرية فى إفريقيا أو العلاقات مع دول القارة، وهذا يقتضى ألا يكون الهدف الأول والأخير هو تحقيق الربح، وإنما تنفيذ مشروعات تعود بالنفع على الدول الإفريقية، وتساعدها فى تحسين أوضاعها. وفى هذا الإطار، يمكن التوسع فى إشراك القطاع الخاص فى تنفيذ المشروعات التى تقوم بها الدولة المصرية داخل الدول الإفريقية.

ثامنا- إطلاق العنان للعلاقات الشعبية المصرية - الإفريقية:

تعد العلاقات الشعبية بعدا مهما فى العلاقات بين الدول لا يقل أهمية عن العلاقات الرسمية -وربما فى بعض الأحيان يتجاوزها- وهى تتسم بالاستدامة نوعا ما، مقارنة بالعلاقات الرسمية التى تكون عرضة للتقلبات نتيجة لتغير القيادات السياسية أو توجهاتها من حين لآخر. وفى إطار السعى لتفعيل الدور المصرى فى إفريقيا، لابد من إطلاق العنان للعلاقات الشعبية مع مختلف الشعوب الإفريقية، بمعنى إلغاء جميع القيود التى تعرقل أو تحد من تلك العلاقات، وإطلاق مبادرات من شأنها الدفع بهذه العلاقات للأمام. ومن بين الثمار العديدة التى تترتب على توطيد العلاقات الشعبية مع إفريقيا أنها قد تكون محددا مهما لإثناء القادة السياسيين عن اتخاذ قرارات من شأنها التأثير سلبا فى المصالح المصرية، أو على الجانب الآخر قد تكون دافعا لهم لتعزيز العلاقات مع مصر.

ويمكن أن تلعب الدبلوماسية الشعبية المصرية دورا مهما إلى جانب الدبلوماسية الرسمية فى تفعيل الدور المصرى فى إفريقيا، وهذا يتطلب أن يكون عملها وفق أسس وضوابط محددة، وبالتنسيق مع الأجهزة الرسمية للدولة، والتى يتعين عليها هى الأخرى التواصل بشكل مستمر مع الأطراف الشعبية، وبناء قدراتها بما يعزز دورها على الصعيد الإفريقى.

وختاما:

فإن الدور المصرى فى إفريقيا والعلاقات مع دول القارة ليسا ترفا أو عملا اختياريا، وإنما ضرورة حتمية يفرضها الكثير من المعطيات. ورغم وجود اختلاف واضح فى طبيعة الدور المصرى وكثافته فى القارة الإفريقية، بعد ثورة ٣٠ يونيو، فإنه لا يزال يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود خلال الفترة القادمة حتى يصل إلى المستوى الذى يتناسب مع أهمية القارة بالنسبة بالمصر، ومكانة مصر فى قلوب وعقول بعض الأشقاء الأفارقة المخلصين، وحجم التحديات المختلفة التى يواجهها. وفى ظل وجود مؤشرات تدل على بدء تحسن الأداء الاقتصادى المصرى، ووجود دلالات على أن مصر تسير فى المسار الصحيح، فهذا يدعو للتفاؤل بشأن مستقبل الدور المصرى فى إفريقيا، لاسيما إذا تم التماس السبل المناسبة فى هذا الإطار.

الهوامش :

1- K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", International Studies Quarterly (Oxford, UK: Blackwell Publishing on behalf of the International Studies Association, Vol. 14, No. 3, September 1970), p.245.

وقد تعرض هولستى عند تطبيقه لهذا النموذج على السياسية الخارجية للدول لانتقادات مختلفة، لأنه ركز بالأساس على رؤى وتصورات صانعى السياسة الخارجية لطبيعة الدور القومى لدولهم، ومدى تأثيرهم فيه. ورغم هذه الانتقادات، فإن دراسته صارت معلما مهما فى أدبيات نظرية الدور وتطبيقاتها على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. للمزيد، انظر:

- Kostas Ifantis, Dimitrios Triantaphyllou and Andreas Kotelis, "National Role and Foreign Policy: An Exploratory Study of Greek Elites' Perceptions towards Turkey" Hellenic Observatory Papers on Greece and Southeast Europe "GreeSE Paper" (London: Hellenic Observatory European Institute, The London School of Economic and Political Science LSE, Paper No. 94, August 2015), pp. 3-7.

2- For more informations about the meaning of the concept of "National Interest" and the debate about it see: Michael G. Roskin, National Interest: From Abstraction to Strategy (Washington, DC.: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, May 1994), pp. 1-14, https://goo.gl/FYqHmR

3- Magdy Hefny & Salah El-Din Amer, "Egypt and the Nile Basin", Aquatic Sciences (Dbendorf: EAWAG - The Swiss Federal Institute of Aquatic Science and Technology, Volume 67, Issue 1, March 2005), p.42.

٤- وفقا لوزارة الموارد المائية والرى، فإن المياه الجوفية فى الوادى والدلتا خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ كانت نحو ٦,٩٠ مليار متر مكعب، أو ما يعادل نحو ٩,٠٣٪ من كمية الموارد المائية المتاحة فى مصر فى ذلك العام، فى حين أن مياه الأمطار والسيول كانت تمثل ٠,٩٠ مليار متر مكعب، أى ما يعادل ١,١٨٪، وتحلية مياه البحر ٠,١٠ مليار متر مكعب، أو ما يعادل ٠,١٣٪. انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام، (القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مارس ٢٠١٧)، ص١٧٣.

٥- سامى السيد أحمد، المعوقات السياسية للتكامل الإقليمى بين دول حوض نهر النيل، فى: د. كرم الصاوى باز، د. محمد صلاح السبكى، د. عباس محمد شراقى (محررون)، المياه والطاقة فى دول حوض النيل: إمكانات التكامل والتنمية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السودانية، ٢٠١٥)، ص٣٢٤.

٦- وتصل هذه الفجوة لنحو ٢٠ مليار متر مكعب سنويا، ويجرى العمل على التغلب عليها من خلال إعادة تدوير المياه، ومن المتوقع فى عام ٢٠٢٥ أن يقل نصيب الفرد من المياه فى مصر عن ٥٠٠ متر مكعب سنويا. انظر:

- Ministry of Water Resources and Irrigation, Water Scarcity in Egypt: The Urgent Need for Regional Cooperation among the Nile Basin Countries (Cairo: MWRI, February 2014), pp. 1-4.

٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، (القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ٢٠١٧)، ص ص ١-٢٨.

8- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "Managing Water under Uncertainty and Risk", United Nations Water Development Report (Paris: UNESCO, Report No. 4, Volume 1, 2012), p.124.

9- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects: The 2017 Revision, Key Findings and Advance Tables (New York: UN, Working Paper No. ESA/P/WP/248, 2017), pp. 1-17.

10- Raphael Kaplinsky and Mike Morris, "Chinese FDI in Sub-Saharan Africa: Engaging with Large Dragons", European Journal of Development Research (Bonn: European Association of Development Research and Training Institutes, Volume 21, No. 4, September 2009), p.560.

11- AU Executive Council, The Common African Position on the Proposed Reform of the United Nations: The Ezulwini Consensus (Addis Ababa: 7TH Extraordinary Session, Ext/EX.CL/2 (VII), 7- 8 March 2005), pp. 9-.10 See also:

١٢- للمزيد، انظر: سامى السيد أحمد، التنافس الأمريكى-الصينى فى إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة خاصة بالسودان، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠١٣).

13- Dereje Wordofa, "Violent Conflicts Key Obstacles for Sub-Saharan Africa to Achieving the Millennium Development Goals-Where is the Evidence?", in: Dr. Richard Bowd and Dr. Annie Barbara Chikwanha (editors), Understanding Africa's Contemporary Conflicts: Origins, Challenges and Peacebuilding (Pretoria: Institute for Security Studies, Monograph No. 173, September 2010), pp. 91-92, 99.

14- See: Joseph S. Nye, Jr., "Soft Power", Foreign Policy (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, No. 80, Autumn 1990), pp. 155, 166-171.

١٥- د. صبحى قنصوه، الأسس الثقافية لتعزيز فاعلية الدور المصرى فى إفريقيا، فى: د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، مصر وإفريقيا: مسيرة العلاقات فى عالم متغير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٧)، ص١٨٧.

١٦- سامى السيد أحمد، المعوقات السياسية للتكامل الإقليمى...، مرجع سبق ذكره، ص٣٢٥. وأيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل فى السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦)، ص ص ٢١٦-٢١٩.

17- Yacob Arsano, "Negotiations for a Nile-Cooperation Framework Agreement", ISS Paper (Pretoria: Institute for Security Studies, No. 222, January 2011), pp. 4-5.

١٨- وفقا لدراسة المكتب الأمريكى للاستصلاح، فإن سد الحدود Border Dam(الذى أطلقت عليه إثيوبيا سد النهضة) يقع على بعد ٢١كم من الحدود السودانية، ولا يتجاوز ارتفاعه ٨٤,٥ متر، وسعة بحيرة التخزين ١١,١ مليار متر مكعب، وكان بذلك أقل سد فى السدود الأربعة التى اقترحتها الدراسة، وكانت سعة تخزين السدود الأربعة مجتمعة لا تزيد على ٧٣,١ مليار متر مكعب. انظر:

- Paul J. Block, Kenneth Strzepek, Balaji Rajagopalan, "Integrated Management of the Blue Nile Basin in Ethiopia: Hydropower and Irrigation Modeling", IFPRI Discussion Paper (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, No. 00700, May 2007), p.6.

19- Ministry of Water Irrigation and Electricity, Federal Democratic Republic of Ethiopia, Highlights of the Grand Ethiopian Renaissance Dam & Regional Interconnection, Lome, Togo, March 2017, pp. 8-10. https://goo.gl/dxhgfU

20- Arab Republic of Egypt, Ministry of Foreign Affairs, Egypt's Perspective towards the Ethiopian Grand Renaissance Dam Project (GERDP), 17 March 2014, Accessed Nov. 2017, pp. 1-2. https://goo.gl/TiZ5KX

For more information see: International Panel of Experts (IPoE) on Grand Ethiopian Renaissance Dam Project (GERDP), Final Report, Addis Ababa, Ethiopia, May 31st, 2013 pp. 3-6, 42-43. https://goo.gl/QndjJF

21- Ibid., p.3.

٢٢- هانئ رسلان، رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٩٩، يناير ٢٠١٥) على رابط موقع المجلة الإلكترونى:

https://goo.gl/oqD4tj

٢٣- المرجع السابق نفسه.

(٢٤) حول نص الاتفاق، انظر: مؤسسة الأهرام، نص اتفاق إعلان المبادئ بين مصر وإثيوبيا والسودان، جريدة الأهرام، السنة ١٣٩، العدد ٤٦٨٥٩، ٢٤ مارس٢٠١٥.

https://goo.gl/WBbEUn

والهيئة العامة للاستعلامات، نص إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة، ١٣ سبتمبر ٢٠١٧،

https://goo.gl/Uu5BSy

٢٥- الهيئة العامة للاستعلامات، السيسى أمام البرلمان الإثيوبى: أحمل إليكم رسالة محبة وأيادى ممدودة بالخير من المصريين، أديس أبابا، ٢٥ مارس ٢٠١٥: https://goo.gl/hqxgQc

٢٦- د. زكى البحيرى، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦)، ص ص٥٥٥-٥٥٧.

٢٧- وكالة أنباء الشرق الأوسط، وزير الرى: مصر قدمت منحا بـ ٢٢,٤ مليون دولار لتطوير المشروعات المائية فى أوغندا، على بوابة الأهرام الزراعى، ١٧ ديسمبر ٢٠١٥:

https://goo.gl/93STzN

٢٨- جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، البنك الدولى يشير إلى مصر ضمن أهم الدول المانحة للكونجو الديمقراطية فى مجال البيئة وإدارة الموارد المائية، القاهرة، ٩ ديسمبر : https://goo.gl/kkZd7M

٢٩- الهيئة العامة للاستعلامات، إفريقيا قارتنا، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٤، يونيو ٢٠١٧)، ص ص٧-٨:

https://goo.gl/BTwiKa، https://goo.gl/WgvKCM

٣٠- المرجع السابق، ص ص٥-٦، ١٢-١٣:

https://goo.gl/se2RRE، https://goo.gl/B3Pni4

٣١- محمد أنور، أيمن المقدم، محمد عبدالنبى، شهريات السياسة المصرية فى قارة إفريقيا، آفاق إفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد ١٣، العدد ٤٦، أكتوبر ٢٠١٧)، ص ص٢٣٢-٢٣٤.

٣٢- الهيئة العامة للاستعلامات، إفريقيا قارتنا، العدد ٢٥، سبتمبر ٢٠١٧، ص ص١٦-١٧:
https://goo.gl/Cy65UH

وسام عبدالعليم، خلال كلمته .. السيسى يدعو لتبنى رؤية مشتركة إدراكا لحقيقة وجود موارد مائية مشتركة فى حوض النيل غير مستغلة، بوابة الأهرام، ٢٢ يونيو ٢٠١٧:
https://goo.gl/zgoYEY

٣٣- جمهورية مصر العربية، وزارة الموارد المائية والرى، فعاليات الاجتماع الوزارى لدول حوض النيل الشرقى بالقاهرة، ١١ نوفمبر ٢٠١٧:
https://goo.gl/SGMt1q

٣٤- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوراء، اجتماع مجلس الوزراء رقم (٩٦) برئاسة المهندس شريف إسماعيل، ١٥ نوفمبر ٢٠١٧:
https://goo.gl/1cYuFJ

٣٥- جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، سامح شكرى يبحث مع نظيره الإثيوبى سبل تجاوز الجمود فى المسار الفنى لسد النهضة، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧:
https://goo.gl/NybHYR

36- Aaron Maasho, Ethiopia Leader Rejects Call for World Bank Arbitration in Dam Dispute, Reuters, Addis Ababa, January 21, 2018, https://goo.gl/6u9ob3

٣٧- وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه خلال هذه القمة، عقد فى القاهرة فى ٨ فبراير ٢٠١٨ اجتماع رباعى لوزيرى خارجية البلدين ورئيسى جهازى المخابرات. وفى ختام الاجتماع، صدر بيان مشترك أكد عدة نقاط محورية، من بينها تأكيد أهمية تطوير التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين فى مجالات مياه النيل فى إطار التزامهما بالاتفاقات الموقعة بينهما، بما فى ذلك اتفاقية ١٩٥٩، وتأكيد أهمية معالجة شواغل الطرفين فى إطار من الأخوة والتشاور والتنسيق البناء على جميع المستويات السياسية، وبهدف إيجاد حلول مستدامة تحقق تطلعات شعبى البلدين. انظر: جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الرباعى لوزيرى الخارجية ورئيسى جهازى المخابرات فى مصر والسودان، القاهرة، ٨ فبراير ٢٠١٨:
https://goo.gl/an7ze7

38- The Institute for Economics & Peace (IEP), Global Terrorism Index 2017: Measuring and Understanding the Impact of Terrorism (Sydney: IEP, 2017), pp. 39-46.

٣٩- الأمم المتحدة، بيان السيد الرئيس/ عبدالفتاح السيسى رئيس جمهورية مصر العربية أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥)، ص ص١-٢:
https://goo.gl/iUPpse

٤٠- جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، البيانات الإعلامية: القوات الجوية المصرية تقصف تجمعات إرهابية بالأراضى الليبية، ٢٦ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٧ مايو ٢٠١٧:
https://goo.gl/QpyuVY, https://goo.gl/Api8p5

٤١- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الجلسة ٧٩٨٨، السنة ٧٢، S/PV7988.، ٢٩ يونيه ٢٠١٧، ص٢-٦.

٤٢- جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، نائب وزير الخارجية يشارك فى منتدى داكار للسلم والأمن فى إفريقيا، ٧ نوفمبر ٢٠١٥، تاريخ الدخول ٢٨ يونيو ٢٠١٧:
https://goo.gl/5jB5Un, https://goo.gl/wVW3AU

٤٣- الأمانة العامة لتجمع دول الساحل والصحراء، مشروع إعلان شرم الشيخ حول مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود فى منطقة (س. ص)، شرم الشيخ، الاجتماع الخامس لوزراء الدفاع، ٢٥ مارس ٢٠١٦:
https://goo.gl/pStHPX

٤٤- الهيئة العامة للاستعلامات، إعلان شرم الشيخ عن الجلسة المشتركة للبرلمان العربى وبرلمان عموم إفريقيا، الشراكة الاستراتيجية الإفريقية العربية: دور البرلمانين، ١٠ أكتوبر ٢٠١٦، آفاق إفريقية، المجلد ١٣، العدد ٤٥، ٢٠١٦: https://goo.gl/x6eCRv

٤٥- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، مذكرة من رئيس مجلس الأمن، رقم الوثيقة S/2/2017/Rev1.، ٩ يناير ٢٠١٧، ص٢-٥.

٤٦- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، S/RES/1373 (2001)، ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١.

47- Speech by President Abdel Fattah El Sisi President of the Arab Republic of Egypt At The Arab-Islamic-American Summit, Riyadh, 21 May, 2017, pp. 2-4, https://goo.gl/KDsjiL

٤٨- جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، أخبار القوات المسلحة: الفريق أول صدقى صبحى يعود إلى أرض الوطن بعد حضوره فعاليات الاجتماع السادس لوزراء دفاع دول تجمع الساحل والصحراء بكوت ديفوار، ٦ مايو ٢٠١٧ (تاريخ الدخول ٨ مايو ٢٠١٧): https://goo.gl/ZzPbKV

٤٩- محمد أنور، أيمن المقدم، محمد عبدالنبى، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٣٣-٢٣٤.

٥٠- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)،S/RES/2391 (2017) ، ٨ ديسمبر ٢٠١٧، ص ص١-٨، ٤-٨.

٥١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى- التجارة (القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ٢٠١٧)، جدول رقم ١٢-١٨.

٥٢- تم الإعلان عنها خلال قمة مالابو للاتحاد الإفريقى، وبدأت أعمالها بدءا من أول يوليو ٢٠١٤، وقد حلت محل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا (والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث)، الذى أنشئ فى عام ١٩٨٠، وبلغ عدد الخبراء المستفيدين منه منذ إنشائه وحتى منتصف عام ٢٠٠٩ نحو سبعة آلاف خبير. انظر: د. فائقة الرفاعى، الحلم الإفريقى: نيباد والجماعة الاقتصادية الإفريقية ومسيرة العمل الإفريقى المشترك، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٤)، ص٣٠٥.

٥٣- جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية توقع مذكرة تفاهم مع هيئة الاستثمار الإقليمية التابعة لمنظمة الكوميسا، القاهرة، ١٣ ديسمبر ٢٠١٥.

٥٤- محمد أنور، منتدى الاستثمار فى إفريقيا ٢٠١٦، آفاق إفريقية، المجلد ١٣، العدد ٤٤، مايو ٢٠١٦، ص ص٥٧-٦٢.

٥٥- الهيئة العامة للاستعلامات، إفريقيا قارتنا، العدد ٢٤، يونيو ٢٠١٧، ص ص١٤-١٥: https://goo.gl/AryrbB

٥٦- المرجع السابق، ص٢١:

https://goo.gl/jxbge4

٥٧- وزارة الصناعة والتجارة، استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠، (القاهرة: وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠١٧)، ص ص٦٣-٦٨.

٥٨- وزارة التجارة والصناعة، وزير التجارة والصناعة يعلن الانتهاء من إعداد استراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات المصرية لإفريقيا خلال السنوات الثلاث المقبلة، القاهرة، ٥ فبراير ٢٠١٧: https://goo.gl/9JoXTA

٥٩- الهيئة العامة للاستعلامات، كلمة الرئيس عبدالفتاح السيسى خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى إفريقيا ٢٠١٧، شرم الشيخ، ٨ ديسمبر ٢٠١٧:

https://goo.gl/oMv541

٦٠- حسن هريدى، الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية تستعرض إنجازاتها فى إفريقيا فى ٣ سنوات، بوابة أخبار اليوم، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧:

https://goo.gl/Mh6G4B

٦١- وزارة المالية، الإدارة المركزية لموازنة الهيئات الخدمية، قطاع الموازنة العامة للدولة، موازنة الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، (القاهرة: وزارة المالية، مايو ٢٠١٧).

62- Andrea Cofelice, Stephen Kingah, "The Role of Regional Parliaments in Enhancing Democracy in the South", in: Emmanuel Fanta, Timothy M. Shaw and Vanessa T. Tang (eds.), Comparative Regionalisms for Development in the 21st Century: Insights from the Global South (England: Ashgate Publishing Ltd., 2013).

63- Bert Meulders (et al), "A Governance Perspective on Sport Mega-Events-The 2010 Football World Cup in South Africa as a Lubricant in Domestic and International Affairs", in: Barbara Segaert et al (eds.), Sports Governance, Development and Corporate Responsibility (New York; London: Routledge, 2012), p.138.

64- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, UNESCO Press Release No. 2009-55 (Paris: UNESCO, 8 June, 2009), pp.1-2.

٦٥- ويتكون المجلس التنفيذى لليونسكو من ٥٨ دولة يتم انتخابها لمدة ثلاث سنوات، وهو مقسم إلى مجموعات انتخابية Electoral Groups ونصيب القارة الإفريقية داخل المجلس هو ١٧ دولة (١٣ لإفريقيا جنوب الصحراء، حسب الأقاليم الجغرافية المختلفة، وأربع دول لشمال إفريقيا داخل المجموعة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط). وخلال انتخاب المدير العام لليونسكو فى سبتمبر ٢٠٠٩، كانت الدول الإفريقية الموجودة داخل المجلس هى: الجزائر، وبنين، وكوت ديفوار، والكونغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، ومدغشقر، والمغرب، والنيجر، ونيجيريا، وتوجو، وتونس، وأوغندا، وتنزانيا، وزامبيا، والسنغال، وجنوب إفريقيا. انظر:

- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, The Executive Board of UNESCO: 2010 Edition (Paris: UNESCO, 15th edition, 2010), pp. 156-.158

66- African Union, Peace and Security Council, Communiqu, 384TH Meeting, Addis Ababa, Ethiopia, PSC/PR/COMM(CCCLXXXIV), 5 July 2013, p.2.

67- African Union, Peace and Security Council, Communiqu, 442TH Meeting, Addis Ababa, Ethiopia, PSC/PR/COMM2. (CDXLII), 17 June 2014, p.2.

٦٨- د. حمدى عبدالرحمن، مصر وإفريقيا: مصالح حيوية وتحديات صعبة، رؤى مصرية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، السنة الأولى، العدد ٨، سبتمبر ٢٠١٥)، ص٦، وسامى السيد أحمد، التكامل الإقليمى الإفريقى: خبرة الماضى وآفاق المستقبل، آفاق سياسية، (القاهرة: المركز العربى للبحوث والدراسات، العدد ١٩، يوليو ٢٠١٥)، ص ص٤٥-٤٦.

٦٩- الأمم المتحدة، لجنة بناء السلام، أعضاء اللجنة التنظيمية، نيويورك (تم الدخول فى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٦):
https://goo.gl/xKzv8G

70- United Nations, General Assembly Elects Egypt, Japan, Senegal, Ukraine, Uruguay as Non-Permanent Members of Security Council for 2016-2017, Seventieth Session, 33rd Meeting, GA/11707, 15 Oct., 2015, https://goo.gl/uB22wu

71- African Union, Executive Council Twenty-Eighth Ordinary Session, Decisions (Addis Ababa, 23-28 January 2016), https://goo.gl/2Xb26s

72- Statement of H.E. Abdelfattah Al Sisi, President of Egypt And Coordinator of the Committee of the African Heads of State and Government on Climate Change (CAHOSCC), Before the Twenty First Session of the Conference of the United Nations Framework Convention on Climate Change, Paris, 30 November 2015, pp. 1-2, https://goo.gl/yWA1GJ

73- John Kirton and Madeline Koch (eds.), G20 China: The Hangzhou Summit (London: Newsdesk Media Ltd. and the G20 Research Group in Partnership with Munk School of Global Affairs-University of Toronto, September 2016), p.34, https://goo.gl/U6WfXT

74- The G20, G20 Blueprint on Innovative Growth, G20 China 2016, 4-5 Sept. 2016, p. 5, https://goo.gl/f1vbb5

75- The G20, G20 Leaders' Communique: Hangzhou Summit, Hangzhou, China, 4-5 September 2016, p. 7, https://goo.gl/ia6wGs

76- The G20, Annex to G20 Leaders Declaration: G20 Africa Partnership, G20 Germany 2017, Hamburg, 7-8 July 2017, pp. 2-3, 4, https://goo.gl/jZWNsg

٧٧- الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية - الإثيوبية، (تاريخ الدخول ٢٢ فبراير ٢٠١٨):
https://goo.gl/4ziQbK

78- Peace and Security Council, 749TH Meeting at the Level of Heads of State and Government, Communique, Addis Ababa, Ethiopia, PSC/AHG/COM.(DCCXLIX), 27 January 2018, pp. 1-4, https://goo.gl/6uTKvi

٧٩- انظر: د. محمود أبو العينين، مصر والتنافس الإفريقى على مجلس الأمن، فى: د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجى الإفريقى ٢٠٠٤-٢٠٠٥، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، الإصدار الثالث، ٢٠٠٦)، ص ص١٣٨-١٤٢.

٨٠- الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية: العلاقات السياسية بين مصر وجنوب إفريقيا، ٦ نوفمبر ٢٠١٧:
https://goo.gl/kz289i

٨١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى...، مرجع سبق ذكره، جدول رقم١٥-١٨.

٨٢- د. ضياء رشوان، سياسة خارجية ترسخ هوية مصر الإفريقية، آفاق إفريقية، المجلد ١٣، العدد ٤٦، أكتوبر ٢٠١٧، ص٧.

European Council on Foreign Relations, "Egypt on the Edge: How Europe Can Avoid Another Crisis in Egypt", Policy Brief (London: ECFR, ECFR/218, June 2017), pp. 9-10, https://goo.gl/qNamHr

٨٤- جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، نائب وزير الخارجية يفتتح اجتماعا دوليا لتقييم الآليات القائمة للتصدى لأسباب النزاعات فى إفريقيا، القاهرة، ١٦ نوفمبر ٢٠١٥:
https://goo.gl/MgPjzj

٨٥- الهيئة العامة للاستعلامات، وزراء دفاع تجمع الساحل والصحراء فى شرم الشيخ لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب، إفريقيا قارتنا، العدد ٢١، مايو ٢٠١٦، ص٦: https://goo.gl/zbesRy

٨٦- مصطفى أحمدى، قمة الاتحاد الإفريقى فى رواندا: تمكين المرأة الإفريقية وضرورة المساواة بين الجنسين، إفريقيا قارتنا، العدد ٢٣، ديسمبر ٢٠١٦، ص٤:
https://goo.gl/cxjU2U, https://goo.gl/DPvM7x

٨٧- وهذا ما أكده البيان الختامى للاجتماع الوزارى العاشر لدول جوار ليبيا الذى استضافته القاهرة فى ٢١ يناير ٢٠١٧، بحضور ممثلين للجزائر، وتونس، وليبيا، وتشاد، والنيجر والسودان. انظر: جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، البيان الختامى للاجتماع الوزارى العاشر لدول جوار ليبيا المنعقد فى القاهرة، ٢١ يناير ٢٠١٧، (تاريخ الدخول ٢٥ يناير ٢٠١٧): https://goo.gl/WAfesX

٨٨- كريم شكرى، مصر والسودان: علاقات ممتدة ومصير مشترك، إفريقيا قارتنا، العدد ٢٣، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص٢، ٤، ٥:
https://goo.gl/i4Dt99

89- African Union, 7th Annual Retreat of the Special Envoys and Mediators on the Promotion of Peace, Security and Stability, Sharm el Sheikh Declaration on Silencing the Guns-Mediation Practices and Contemporary Wars, HL/Retreat/Decl. (VII), Sharm el Sheikh, Arab Republic of Egypt, 2726 October 2016, https://goo.gl/ap1ZM1

٩٠- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى بشأن مسائل السلام والأمن فى إفريقيا، بما فى ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقى، رقم S/744/2017، ٢٠ أغسطس ٢٠١٧، ص٢-١٨.

٩١- ماجدة رسمى، عبدالحميد حنفى، القمة العربية - الإفريقية فى مالابو نوفمبر ٢٠١٦: مكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه الجذرية، إفريقيا قارتنا، العدد ٢٣، ديسمبر ٢٠١٦، ص٣:

https://goo.gl/FaeccR

92- African Union & United Nations, Joint Communique on United Nations-African Union Memorandum of Understanding on Peacebuilding, New York, 18 September 2017, https://goo.gl/5snxpA

93- United Nations, Summary of Troop Contributing Countries By Ranking, 30/6/2017, pp, 15-16, https://goo.gl/iuigTY

٩٤- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الدورة الثانية والسبعون، ملحق رقم ١، A/1/72، ٢٨ يوليو ٢٠١٧، ص٢٢-٤١.

95- African Union, Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security of the African Union, Adopted by the 1st Ordinary Session of the Assembly of the African Union, Durban, 9 July 2002, Article 11, p.16, https://goo.gl/wAk44e

٩٦- ولاء مؤنس عبدالفتاح، الأداء الرئاسى خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧):

https://goo.gl/odW7aN

٩٧- د. إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات فى العلاقات الدولية الإفريقية (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠١٠)، ص٤٢٣.

98- United Nations, General Assembly Overwhelmingly Adopts Resolution Asking Nations Not to Locate Diplomatic Missions in Jerusalem, Tenth Emergency Special Session, 37TH Meeting, GA/11995, 21 December 2017, https://goo.gl/KYgr7n

- United Nations, General Assembly, Resolution Adopted by the General Assembly on 21 December 2017, Tenth Emergency Special Session, 37 th Plenary Meeting, A/RES/ES-19/10, 22 December 2017, pp. 1-2.

٩٩- الدول الإفريقية التى أيدت القرار هى: الجزائر، وأنجولا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندى، والرأس الأخضر، وتشاد، وجزر القمر، والكونغو، وكوت ديفوار، وجيبوتى، ومصر، وإريتريا، وإثيوبيا، والجابون، وجامبيا، وغانا، وغينيا، وليبيريا، وليبيا، ومدغشقر، ومالى، وموريتانيا، وموريشيوس، والمغرب، وموزمبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيشل، والصومال، وجنوب إفريقيا، والسودان، وتونس، وتنزانيا، وزيمبابوى. والتى امتنعت عن التصويت هى: بنين، والكاميرون، وغينيا الإستوائية، وليسوتو، ومالاوى، ورواندا، وجنوب السودان، وأوغندا. والتى لم تشارك فى التصويت هى: جمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية، وغينيا بيساو، وكينيا، وساوتوميو وبرنسيب، وسيراليون، وسوازيلاند، وزامبيا. انظر:

- United Nations, General Assembly, Emergency Special Session, 37 th Meeting, Offical Records, A/ES-10/PV37., 21 December 2017, p. 18-22.

١٠٠- المرجع السابق، ص٧-٢٢. ومركز أنباء الأمم المتحدة، قرار دولى يؤكد رفض أى إجراءات تهدف إلى تغيير وضع مدينة القدس، نيويورك، ٢١ ديسمبر ٢٠١٧:

https://goo.gl/xQPvEY

■ ■ ■